



الأردنية للمناطق الحرة والتنمية
نطّور الأردن
DEVELOP JORDAN

التقرير السنوي 2024

المجموعة الأردنية للمناطق الحرة
والمناطق التنموية

التقرير السنوي

2024



حضرة صاحب الجلالة الهاشمية
الملك عبد الله الثاني بن الحسين المعظم



حضرة صاحب السمو الملكي ولي العهد
الأمير حسين بن عبد الله الثاني المعظم

المحتويات

الصفحة	الموضوع
5	أعضاء مجلس الإدارة
8	* كلمة رئيس مجلس الإدارة
10	* كلمة مدير عام المناطق الحرة
13	* كلمة مدير عام المناطق التنموية
16	* المصطلحات والتعريفات
18	* الفصل الاول: لمحة عن المجموعة الاردنية للمناطق الحرة والمناطق التنموية
18	* تمهيد
19	* غايات وأهداف المجموعة الاردنية للمناطق الحرة والمناطق التنموية
20	* الاعفاءات والتسهيلات التي تقدم بالمناطق الحرة
22	* إستراتيجية المجموعة الاردنية للمناطق الحرة والمناطق التنموية
31	* الهيكل التنظيمي للمجموعة
33	الفصل الثاني: الموارد البشرية في المجموعة
33	الجزء الأول: الموظفون
34	الجزء الثاني: الدورات التدريبية
35	الفصل الثالث: المناطق الحرة العامة والخاصة
35	الجزء الأول: المناطق الحرة العامة
35	* نتائج النشاط الإستثماري
36	1. العقود الاستثمارية
38	2. عدد المستثمرين
41	3. عدد الشركات العاملة

الصفحة	الموضوع
42	4. حجم الاستثمار المقدر في المناطق الحرة العامة
43	5. حجم النشاط التجاري
50	6. الاشغال الاستثماري
51	7. أثر حركة الاستثمار والتجارة في المناطق الحرة العامة على القطاعات الاقتصادية الأخرى
53	الجزء الثاني: المناطق الحرة الخاصة
53	1. عدد الشركات العاملة في المناطق الحرة الخاصة
54	2. المؤشرات الاقتصادية الرئيسية للمناطق الحرة الخاصة
55	3. حجم الصادرات والواردات في المناطق الحرة الخاصة
57	*الأيدي العاملة
59	الفصل الرابع: المناطق التنموية (عجلون والبحر الميت)
59	الحوافز والاعفاءات التي تمنحها المناطق التنموية للمستثمرين
61	أساليب الاستثمار في المناطق التنموية
62	منطقة البحر الميت التنموية
77	منطقة الصوان التنموية في عجلون

أعضاء مجلس الإدارة

معالي المهندس صخر كامل العجلوني

رئيس مجلس إدارة المجموعة الاردنية للمناطق الحرة والتنمية منذ (2023/09/06) ولغاية تاريخه؛ يحمل درجة البكالوريوس في الهندسة الكهربائية من جامعة العلوم والتكنولوجيا الاردنية عام 1992، وماجستير في إدارة الأعمال من جامعة تامبا في فلوريدا عام 1997.



عمل في عدة مواقع أهمها: رئيس مجلس إدارة شركة الكهرباء الوطنية ، رئيس تنفيذي لمجموعة (كادبي) الاستثمارية، أمين عام الديوان الملكي، مديراً عاماً وممثلاً لمالك شركة فاين (الأردن)/ مجموعة نُقل، نائباً لرئيس مجموعة العصر للاستثمار، رئيساً لوحدة التفتيش الصناعي والتدقيق في منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة، وتقلد مناصب عليا في شركة (EPC) العالمية ومقرها ولاية فلوريدا الأمريكية .

عطوفة المهندس جلال القضاة

نائب رئيس مجلس الإدارة منذ (2023/09/06) ولغاية تاريخه؛ يحمل درجة البكالوريوس في الهندسة الزراعية ودبلوم عالي في إدارة الأعمال ودرجة الماجستير في إدارة الأعمال، تم تعيينه مديراً عاماً لدائرة الجمارك العامة منذ تاريخ 2021/05/30 ولغاية تاريخه؛ عمل في عدة مواقع منها، مدير عام الجمارك الأردنية، نائب رئيس منظمة الجمارك العالمية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مدير مركز جمرك عمان، مدير إدارة الإعفاء الجمركي، مدير جمرك مطار الملكة علياء الدولي/الشحن، مدير إدارة المخاطر ومدير مشروع النافذة الواحدة في الجمارك الأردنية، مدير جمرك وادي الأردن.



المهندس عواد عبدالغفور حجازي

عضو مجلس الإدارة منذ (2023/09/06) ولغاية تاريخه؛ يحمل درجة البكالوريوس في الهندسة المدنية وماجستير في ادارة الاعمال، عمل في عدة مواقع منها، رئيس مجلس الضمان لتطوير المناطق التنموية ، عضو مجلس إدارة شركة الضمان للمناطق التنموية، عمل مدير مديرية الهندسة الملكية في الديوان الملكي، كان مسؤولاً عن استراتيجية المجموعة وتطوير الأعمال في مجالات التشغيل المختلفة (البناء والتصنيع والتسويق والخدمات والدراسات) في مجموعة ألاماز، مدير مقيم في مجموعة (دار الهندسة) .



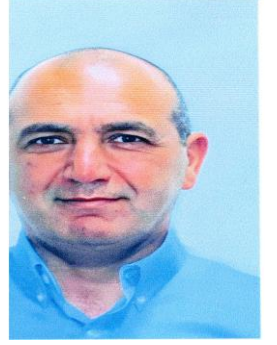
الاستاذ المحامي نائر النجداوي

عضو مجلس الإدارة منذ (2023/09/06) ولغاية الآن؛ يحمل درجة البكالوريوس في الحقوق ودرجة الماجستير في قانون الأعمال الدولي، عمل في عدة مواقع منها، عضو نقابة المحامين الأردنيين منذ عام 1989، شريك اداري في مكتب النجداوي للمحاماه، من اهم اعماله بالشركة: مؤسس ورئيس قسم الدعاوى المدنية والتحكيم بالشركة، وقسم الشركات والتجارة، وقسم المشاريع وتمويل المشاريع، خبرة واسعة في حل النزاعات والحلول البديلة للمنازعات حيث مثل العملاء في عدد لا يحصى من إجراءات المحاكم والتحكيم ذات القيمة العالية، خبرة واسعة في الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وإعادة هيكلة الشركات وعمليات الدمج والاستحواذ وعبر مجموعة واسعة من القطاعات بما في ذلك النقل والطيران والطاقة وإدارة النفايات والاتصالات والنفط والغاز والهندسة و البناء والبنية التحتية العامة، مستشار قانوني رائد في مشروع مطار الملكة علياء الدولي نيابة عن الجهة المانحة.



السيد أسامة منير فتالة

عضو مجلس الإدارة منذ (2023/09/06) ولغاية الآن؛ يحمل درجة البكالوريوس في علم الحاسوب؛ عمل في عدة مواقع منها، شريك اداري في شركة EZadvisor، الرئيس التنفيذي وعضو مجلس الإدارة في جورامكو، مؤسس مشارك في شركة زاد، الرئيس التنفيذي لشركة كهرباء المملكة، الرئيس التنفيذي للعمليات في أرامكس، رئيس مجلس إدارة منظمة سانا، عضو مجلس إدارة جمعية درب الأردن.



المهندسة ريم محمد حمدان

عضو مجلس الإدارة من (2023/09/06) ولغاية الآن؛ تحمل درجة البكالوريوس في الهندسة الكهربائية من الجامعة الأردنية، عملت في عدة مواقع منها، مدير عام شركة توزيع الكهرباء المساهمة العامة حتى تاريخه، عضو هيئة المديرين لشركة صناعة المعدات الكهربائية، عضو مجلس ادارة جمعية سيجري الاردن لمنتجات زناقلي وموزعي الكهرباء، عضو مجلس ادارة في جمعية ادامة للطاقة والمياه والبيئة، عضو في لجنة التخطيط في "الاتحاد العربي للكهرباء".



المهندسة ريم ناجي سهاونة

عضو مجلس الإدارة منذ (2023/09/06) ولغاية الآن؛ تحمل درجة البكالوريوس في الهندسة المعمارية من الجامعة الاردنية، عملت في عدة مواقع منها، عضو مجلس الادارة في كل من شركة سرايا العقبة حتى تاريخه، شركة الضمان للتأجير التمويلي، شركة ضمان للتطوير، هوليدي ان، شركة فينيكس العربية الاردنية القابضة، شركة الضمان للاستثمار.



بسم الله الرحمن الرحيم

يسرني أن أضع بين أيديكم التقرير السنوي للمجموعة الأردنية للمناطق الحرة والمناطق التنموية لعام 2024، والذي يجسد مسيرة الإنجاز والتطوير التي شهدتها المجموعة خلال العام، انسجامًا مع رؤية التحديث الاقتصادي الوطنية وتوجهاتنا الاستراتيجية نحو تعزيز بيئة الاستثمار وتحقيق أعلى معايير الجودة والتميز المؤسسي.

لقد كان عام 2024 عامًا حافلًا بالإنجازات التي نفتخر بها، حيث واصلت المجموعة دورها الريادي في استقطاب الاستثمارات النوعية وتعزيز تنافسية المناطق الحرة والتنموية كحاضنة مثالية للأعمال. وقد تكللت مسيرتنا خلال هذا العام بإنجاز استثنائي نفتخر به جميعًا، وهو حصول المجموعة على ختم التميز لجائزة الملك عبدالله الثاني للتميز للقطاع الخاص، وهي الجائزة الأرفع على المستوى الوطني، التي تُمنح تقديرًا للمؤسسات والشركات التي تحقق مستويات ريادية في الأداء المؤسسي والخدمة المقدمة. كما حظيت المجموعة بتكريم وطني آخر يعكس دورها البارز في دعم الاستثمار السياحي، حيث حصلت المجموعة على وسام اليوبيل الفضي، وذلك تقديرًا لدور تلفريك عجلون في تشجيع السياحة والاستثمار في محافظة عجلون. إن هذا التكريم يشكل حافزًا إضافيًا لنا لمواصلة جهودنا في تطوير المشاريع التنموية والسياحية التي تسهم في دعم الاقتصاد المحلي وتعزيز جاذبية الأردن كوجهة استثمارية وسياحية متميزة.

وتأكيدًا على سعينا الدائم نحو التحسين المستمر ورفع كفاءة الأداء التشغيلي والخدمات المقدمة للمستثمرين، حيث حرصنا على تطوير خدماتنا ومنظومتنا التشغيلية وفق أفضل المعايير العالمية. وفي هذا السياق، عززنا التزامنا بالجودة والتميز بحصولنا على شهادة الأيزو 9001 لإدارة الجودة، مما يعكس جهودنا في الارتقاء بكفاءة الأداء وتحقيق أعلى مستويات رضا المستثمرين والشركاء.

إن نيلنا لهذه الجوائز المرموقة يؤكد التزامنا العميق بمعايير التميز، وسعينا المستمر لترسيخ ثقافة الأداء الفعّال والمستدام، بما يعزز دورنا كأحد أبرز الجهات الداعمة للاستثمار والتنمية في المملكة. ولم يكن مجرد هذا

الإجاز ليحقق لولا التفاني والالتزام الراسخين من قبل كوادرننا، الذين عملوا بإصرار على تعزيز ثقافة التميز وترجمة رؤيتنا إلى واقع ملموس.

إننا في المجموعة الأردنية للمناطق الحرة والمناطق التنموية نؤمن بأن توفير الفرص الاستثمارية هو جوهر رسالتنا، ونعمل باستمرار على تطوير بيئة جاذبة للاستثمار تواكب المتغيرات الاقتصادية العالمية، وتسهم في تعزيز تنافسية المملكة على خارطة الاستثمارية الإقليمية والدولية. وقد تمحورت جهودنا خلال العام حول تطوير البنية التحتية، والتحول الرقمي، وتعزيز استدامة الموارد، وتقديم التسهيلات والحوافز الاستثمارية، بما يحقق رؤية الأردن في أن يكون وجهة رئيسية للاستثمارات النوعية.

ونحن على أعتاب مرحلة جديدة من التوسع والنمو، مستلهمين رؤيتنا من التوجيهات الوطنية الهادفة إلى جعل الأردن مركزاً اقتصادياً واستثمارياً إقليمياً رائداً. ومن هذا المنطلق، نواصل العمل لتحقيق أعلى المعايير في تقديم الخدمات، وتعزيز مكانة المناطق الحرة والتنموية كركيزة أساسية لدفع عجلة الاقتصاد الوطني.

وفي الختام، أتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى كل من ساهم في تحقيق هذه النجاحات، من أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وكافة موظفي المجموعة، وكذلك شركائنا من المستثمرين والجهات الحكومية والخاصة، الذين كانوا جزءاً أساسياً من هذه المسيرة. ونتطلع معاً لمزيد من الإنجازات التي تعزز مكانة المجموعة كمحرك أساسي للاقتصاد والاستثمار في المملكة.

المهندس صخر العجلوني

رئيس مجلس الإدارة



بسم الله الرحمن الرحيم

يسرني أن أضع بين أيديكم التقرير السنوي للعام 2024، والذي يعكس حصاد الجهود المبذولة في تعزيز دور المناطق الحرة كمحرك رئيسي للاستثمار والتنمية الاقتصادية في المملكة. لقد شهد عام 2024 سلسلة من الإنجازات النوعية التي تعزز موقع المناطق الحرة كبيئة استثمارية جاذبة، قادرة على تحقيق النمو المستدام والتكيف مع المتغيرات الاقتصادية العالمية.

فقد استمرت المناطق الحرة في تحقيق معدلات نمو إيجابية رغم الظروف السياسية المحيطة والتحديات الاقتصادية الإقليمية العالمية، حيث سجل حجم الاستثمار ارتفاعاً طفيفاً من 1.606 مليار دينار في عام 2023 إلى 1.607 مليار دينار في عام 2024، بنسبة نمو بلغت 0.06%. كما شهد إجمالي قيمة التجارة في المناطق الحرة نمواً ملحوظاً لتصل إلى 5.9 مليار دينار، بزيادة نسبتها 13% مقارنة بالفترة السابقة. إن هذه الأرقام تعكس الدور الحيوي للمناطق الحرة في دعم الاقتصاد الوطني من خلال نشاط تجارة الترانزيت والصناعات التصديرية والخدمات التصديرية والنشاط اللوجستي وجذب الاستثمارات النوعية.

وبفضل الجهود المبذولة في تحسين بيئة الأعمال، ارتفعت إيرادات المناطق الحرة إلى 28.1 مليون دينار، بزيادة نسبتها 3% مقارنة بالعام الماضي. كما بلغ عدد الاتفاقيات الاستثمارية الموقعة خلال عام 2024 حوالي 2775 اتفاقية استثمار، محققة نسبة نمو بلغت 2% مقارنة بعام 2023، مما يدل على استمرار الزخم الاستثماري في المناطق الحرة.

وإيماناً بأهمية التطوير المستمر، شهد العام 2024 إطلاق وتنفيذ مشاريع استراتيجية نوعية في المناطق الحرة، من بينها:

- طرح العطاء لإنشاء فرص استثمارية جاهزة للتشغيل المباشر بمساحات مرنة لدعم مختلف الأنشطة الاستثمارية في المنطقة الحرة مطار الملكة عليا الدولي.

- مشروع التحول الرقمي للخدمات، والذي يجري تنفيذه بالتنسيق مع وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة، ليشمل 64 خدمة إلكترونية (E-Services).
- تحليل الواقع الصناعي في المناطق الحرة من خلال إنشاء قاعدة بيانات متكاملة للمستثمرين الصناعيين، وتصنيفهم وفق نوعية الصناعات والأسواق التصديرية المستهدفة، إلى جانب تنفيذ زيارات ميدانية لتحديد التحديات والفرص المتاحة لهذا القطاع الحيوي.
- تذليل كافة العقبات امام المستثمرين لضمان ديمومة عملهم على اكمل وجه.

تتماشى التطلعات المستقبلية للمناطق الحرة مع رؤية التحديث الاقتصادي الوطنية، حيث تواصل المجموعة جهودها لاستقطاب الاستثمارات الكبرى، لا سيما في القطاعات الصناعية والتكنولوجية، ومنها:

- التخطيط لإنشاء منطقة حرة جديدة بالقرب من جسر الملك حسين بمساحة تتراوح بين 700 - 1000 دونم.
- بدء توفير متطلبات استقطاب مشروع صناعي لإنتاج الأسمدة الكيماوية في المنطقة الحرة الكرامة على مساحة 2000 دونم.
- الارتقاء بمستوى تسويق وترويج فرص الاستثمار في المنطقة الحرة مطار الملكة علياء من خلال استقطاب شركة متخصصة من القطاع الخاص ومنتطلع خلال الفترة القادمة لاستقطاب مزيد من الاستثمارات النوعية واستقطاب استثمارات ذات نمط جديد ضمن نشاط التجارة الالكترونية والخدمات التصديرية.

إننا اليوم أمام مرحلة جديدة من النمو، مستدين إلى إرث من التميز والتطوير المستمر، واضعين نصب أعيننا تحقيق أقصى استفادة من المناطق الحرة كمراكز جذب استثماري تدعم الاقتصاد الوطني وتعزز فرص التنمية المستدامة.

ختامًا، لا يفوتني إلا أن أشكر جميع من ساهم في تحقيق هذه الإنجازات، بدءًا من أعضاء مجلس الإدارة، والإدارة التنفيذية، وجميع الزملاء العاملين في المجموعة، كما أتوجه بالشكر إلى شركائنا من الجهات الحكومية والخاصة والمستثمرين، الذين كانوا جزءًا أساسيًا من هذه المسيرة. ونتطلع معًا إلى مزيد من الإنجازات والنجاحات التي ترسخ مكانة المناطق الحرة كمحرك رئيسي للنمو الاقتصادي في المملكة.

عبد الحميد غرايبة
مدير عام المناطق الحرة

بسم الله الرحمن الرحيم

يأتي إصدار التقرير السنوي لشركة المجموعة الأردنية للمناطق الحرة والمناطق التنموية للعام 2024 تويجاً للجهود المبذولة لتعزيز دور المناطق التنموية وتعظيمه في دعم نمو منظومة متكاملة من الخدمات الإستثمارية لتمكين المستثمرين والشركات من إقامة أنشطة اقتصادية متنوعة تتلاءم مع متطلبات السوق وخلق الميزات التنافسية التي تتمتع بها المناطق التنموية ممثلة بمنطقة البحر الميت التنموية ومنطقة الصوان التنموية في محافظة عجلون الحاضنة لتلفريك عجلون للمساهمة بتعزيز دور الحكومة في دفع عجلة النمو الإقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة وتعظيم دورها في خلق فرص عمل متنوعة، وتسعى إدارة المناطق التنموية دوماً إلى تطوير وتحديث خطط وآليات عملها حيث تم المباشرة عام 2024 بإعداد مخطط شمولي لمنطقة الصوان التنموية كما تم التجهيز لتحديث المخطط الشمولي لمنطقة البحر الميت بالتزامن مع مخرجات الدراسة السوقية للمنطقة التي تم المباشرة بتنفيذها عام 2024، وتفعيل منظومة الحوافز الإستثمارية المقدمة وفق قانون تنظيم البيئة الإستثمارية رقم 21 لسنة 2022 لتعزيز قدرتها على استقطاب الإستثمارات المحلية والأجنبية ذات القيمة المضافة وبذلك استطاعت إدارة المناطق التنموية خلال العام 2024 من تحقيق تطور غير مسبوق بتنفيذ خططها الإستراتيجية لضمان تمكينها والنهوض بأدائها وتنويع الفرص الإستثمارية فيها وتنفيذ أولوياتها لتصبح ركيزة من ركائز ومكونات الإقتصاد الأردني.

وحيث تم إستكمال تطوير تلفريك عجلون وتشغيله والذي يعتبر من أبرز إنجازات إدارة المناطق التنموية خلال العام 2023 والذي شكل النواة الأولى لتطوير منطقة الصوان التنموية وبحجم إستثمار وصل إلى نحو (13.7) مليون دينار أردني والذي يعد أحد أهم المشاريع الوطنية الريادية ويهدف إلى تنمية محافظة عجلون وتحفيز إنشاء وإقامة الإستثمارات السياحية المتنوعة فيها مما ساهم بتحريك عجلة التنمية الإقتصادية تطبيقاً لمحاور رؤية التحديث الإقتصادي بدعم الإقتصاد الوطني وتوفير فرص عمل مباشرة وغير مباشرة لأبناء المجتمع المحلي مما أهله لنيل ميدالية اليوبيل الفضي من جلالة الملك عبدالله الثاني بن الحسين حفظه الله، حيث عملت المناطق التنموية على إبرام 16 عقد إستثماري والتي وفرت تنوعاً في الخدمات المرافقة للتلفريك من مطاعم ومحلات تجارية وخدمات الصرافة الآلية ATM ومناطق للألعاب والتسلية والبازارات والطيران الترفيهي والباص

السياسي المكشوف مما أثر إيجاباً في إرتفاع عدد زوار تلفريك عجلون لنهاية العام 2024 إلى ما يقارب (400) الف زائر أردني وعربي وأجنبي.

وعلى صعيد الإستثمار في المناطق التنموية عملت إدارة المناطق التنموية على المزايا والحوافز الإستثمارية وفق قانون البيئة الإستثمارية لجذب واستقطاب الإستثمارات السياحية في منطقة البحر الميت التنموية للمساهمة في زيادة حجم الإستثمار وتنوع المنتج السياحي لما تحمله المنطقة من مزايا إستثنائية تنفرد بها عربياً وعالمياً والتي وضعتها على خارطة السياحة العالمية حيث بلغ إجمالي حجم الاستثمارات القائمة والمتعاقد عليها في منطقة البحر الميت التنموية حتى نهاية عام 2024 نحو (777) مليون دينار أردني و يبلغ عدد المشاريع الإستثمارية قيد التنفيذ والإنشاء في منطقة البحر الميت التنموية (13) مشروعاً إستثمارياً وتم إفتتاح المرحلة الأولى لأحد المشاريع في شهر تشرين ثاني من عام 2024، كما يبلغ عدد فرص العمل المتوقعه لهذه المشاريع نحو (1800) فرصة عمل، حيث تنوعت هذه المشاريع الإستثمارية السياحية ما بين إستثمارات كبيرة ومتوسطة وصغيرة ومنها منتجع سياحي علاجي وشاليهات ومنتجات تتضمن شواطئ سياحية خاصة إضافة إلى قرية سياحية ومجموعة متنوعة من المطاعم والمقاهي، وجاءت هذه المشاريع إستجابة لتحقيق متطلبات الإستثمار السياحي ولضمان توفر خيارات جديدة ومتنوعة بأسعار مختلفة لتعزيز قدرة منطقة البحر الميت على خدمة واستيعاب كافة شرائح الزوار والمرتادين، وعلى صعيد آخر فقد تم المباشرة في تنفيذ عطاء صيانة مشروع كورنيش البحر الميت في شهر تشرين أول عام 2024 الذي يعد أيقونة في منطقة البحر الميت والذي سيحتوي على العديد من الفرص الإستثمارية النوعية لتحقيق التنوع في المنتج السياحي وفقاً لإحتياجات المنطقة، وستعمل إدارة المناطق التنموية على إستكمال جهودها في تطوير المشاريع والإستثمارات السياحية في منطقة البحر الميت التنموية ومنطقة الصوان التنموية من خلال طرح حزمة من الفرص الإستثمارية المتنوعة وفقاً لمتطلبات السوق لخلق مقاصد ووجهات سياحية فريدة ومميزة في المناطق التنموية سعياً لتحقيق الرؤية الملكية السامية من إنشاء المناطق التنموية وتسريع عجلة التنمية الاقتصادية فيها وتطوير المجتمعات المحلية.

مدير عام المناطق التنموية بالوكالة

محمد الواكد



المصطلحات والتعريفات

* شركة المجموعة الأردنية للمناطق الحرة والمناطق التنموية: هي شركة مملوكة للحكومة وتعتبر المطور الرئيسي للمناطق الحرة والمناطق التنموية (البحر الميت وعجلون).

* المنطقة الحرة العامة: جزء من أراضي المملكة محدد ومسور بحاجز فاصل، يخصص لغايات تخزين السلع وممارسة الأنشطة الاقتصادية ويعتبر خارج النطاق الجمركي وتعامل السلع والأنشطة الاقتصادية داخله على أنها خارج المملكة، وتتولى المجموعة الأردنية للمناطق الحرة والمناطق التنموية حاليًا إدارة ستة مناطق حرة عامة.

* المناطق التنموية: أي منطقة تقع ضمن النطاق الجمركي للمملكة يتم إعلانها منطقة تنموية وفق أحكام قانون الاستثمار. وتتولى المجموعة الأردنية للمناطق الحرة والمناطق التنموية حاليًا إدارة منطقة البحر الميت التنموية ومنطقة عجلون التنموية.

* المنطقة الحرة الخاصة: وهي المنطقة التي تتولى إدارتها أي جهة من القطاع الخاص بإشراف المجموعة الأردنية للمناطق الحرة والمناطق التنموية. وبالتالي من يرغب الإستثمار بالمناطق الحرة يجب أن يكون مسجلاً سواء شخص طبيعي أو اعتباري لممارسه النشاط الإستثماري، والمقصود بالنشاط الإستثماري؛ أي نشاط تجاري أو صناعي أو زراعي أو سياحي أو خدمي يقوم به الشخص المسجل.

* صادرات المناطق الحرة العامة: تمثل مجموع صادرات المناطق الحرة العامة من كافة انواع السلع والبضائع والخدمات إلى الأسواق الخارجية والسوق المحلي.

* واردات المناطق الحرة العامة: تمثل مجموع واردات المناطق الحرة العامة من المركبات والبضائع من بلدان العالم المختلفة.

* شركات مسجلة في المناطق الحرة العامة: الشركات المستأجرة العاملة في المناطق الحرة العامة والمبرمه لعقد إيجار، والشركات غير المستأجرة المسجلة في المناطق الحرة العامة ولكنها غير مبرمه لعقد إيجار، ويقتصر نشاطها على تخزين البضائع، أو تجارة الترانزيت، أو التجارة العامة.

* المستثمرين في المناطق الحرة العامة: هم الاشخاص الذين يمارسون أنشطة استثمارية في المناطق الحرة سواء من خلال ملكية الحصص في الشركات المسجلة (بالصفة الإعتبارية) أو أولئك الذين يمارسون انشطتهم باسمائهم الطبيعية.

* حجم الاستثمارات الفعلية المقدرة في المناطق الحرة العامة: تم احتسابه بناء على عدد العقود حسب النشاط الاستثماري مضروباً بمعدل رأس المال المستثمر للنشاط.

* عقود الاستثمار: تعرف بأنها عقود الوحدات الاستثمارية أو المستودعات المجهزة بكامل عناصر البنية التحتية لغايات تسهيل ممارسة النشاط الإستثماري في مختلف الأنشطة الاستثمارية (التجاري، الصناعي، والخدمي)، والمبرمة وفقاً لأحكام القانون، حيث تأخذ شكل العقود السنوية فيما يتعلق بالاستثمار في المناطق الحرة العامة، وشكل الاتفاقيات فيما يتعلق بالاستثمار في المناطق الحرة الخاصة.



الفصل الأول: لمحة عن المجموعة الأردنية للمناطق الحرة والمناطق التنموية.

* تمهيد:

بدأت تجربة المناطق الحرة في الأردن عام 1973 ، حيث أقيمت في ميناء العقبة منطقة حرة صغيرة لتنمية المبادلات التجارية الدولية وخدمة تجارة الترانزيت. وتم تأسيس مؤسسة المناطق الحرة كمؤسسة حكومية مستقلة عام 1976، ومن مهامها إنشاء المناطق الحرة وإدارة الاستثمار فيها بالإضافة الى الإشراف على عمل المناطق الحرة الخاصة.

ولنجاح تجربة المنطقة الحرة العقبة، تمّ التوسع في إنشاء المناطق الحرة العامّة، وأنشأت المنطقة الحرة الزرقاء في عام 1983 ، واستمرّ التوسع بإنشاء المناطق الحرة العامة إلى أن بلغت (6) مناطق حرة عاملة موزعة على مختلف محافظات المملكة، إضافة الى 33 منطقة حرة خاصة.

ومن الجدير بالذكر في هذا المجال أنه تمّ في عام 2011 تحويل مؤسسة المناطق الحرة إلى شركة مساهمة خاصة مملوكة بالكامل للحكومة تحت مسمى شركة المناطق الحرة. أما فيما يتعلق بالمناطق التنموية فقد قرر مجلس الوزراء في عام 2010 دمج شركة تطوير جبل عجلون وشركة تطوير البحر الميت في شركة واحدة تحت مسمى الشركة الأردنية لتطوير المناطق التنموية.

وبهدف تطوير المناخ الاستثماري برؤية شمولية أوسع للمناطق الحرة والمناطق التنموية قرر مجلس الوزراء في منتصف عام 2016 دمج شركة المناطق الحرة والشركة الأردنية لتطوير المناطق التنموية في شركة واحدة تحت مسمى " المجموعة الأردنية للمناطق الحرة والمناطق التنموية لتشكل الذراع الاستثماري للحكومة الأردنية في المناطق الحرة والمناطق التنموية وهيئتها العامة حكومة المملكة الأردنية الهاشمية، وممثلاً وزير المالية.

* غايات وأهداف المجموعة الأردنية للمناطق الحرة والمناطق التنموية:

تتمثل الغايات الرئيسية للشركة والمحددة بموجب النظام الأساسي وعقد التأسيس بما يلي:

- (1) إنشاء وإدارة المناطق الحرة والتنموية والحصول على التراخيص والموافقات اللازمة بما في ذلك توقيع عقد التطوير.
- (2) إقامة جميع المنشآت اللازمة للمناطق الحرة وتوفير الخدمات الضرورية لها.
- (3) تملك وإدارة وتنمية وتطوير الأراضي داخل المناطق التنموية بما في ذلك القيام بأعمال البنية.
- (4) ان تبيع و /او تشتري و/او تبادل و /او تحوز و /او تمتلك و /او تستأجر و /او تؤجر و /او ترهن اية اموال غير منقولة بما في ذلك الاراضي والابنية والطوابق والشقق / عدا وسيط عقاري.
- (5) ابرام كافة انواع العقود والاتفاقيات مع اي طرف بما يخدم مصلحه الشركه.



* الإعفاءات والتسهيلات التي تقدم بالمناطق الحرة:

- 1) تتمتع المشاريع المسجلة في المناطق الحرة بما يلي:
 - أ. الإعفاء من ضريبة الدخل عن الأرباح المتأتمية مما يلي:
 - تصدير السلع أو الخدمات خارج المملكة.
 - تجارة الترانزيت.
 - البيع أو التنازل عن السلع داخل حدود المنطقة الحرة.
 - تقديم الخدمات وتوريدها داخل المنطقة الحرة.
 - ب. الإعفاء من ضريبة الدخل عن رواتب وعلاوات الموظفين غير الاردنيين العاملين في المشاريع التي تقام في المنطقة الحرة.
 - ت. الإعفاء من الرسوم الجمركية وسائر الضرائب والرسوم المترتبة على البضائع المصدرة من المنطقة الحرة لغير السوق المحلي وعلى المواد المستوردة الداخلة في صلب المشروع.
 - ث. إعفاء الخدمات المؤداة داخل المنطقة الحرة من الضريبة العامة على المبيعات.
- 2) تجهيز المناطق الحرة بالمرافق العامة وخدمات البنية التحتية (الطرق، الكهرباء، المياه، الصرف الصحي، شبكة اتصالات حديثة، تشمل: الهواتف والتلكس والفاكس والبريد والانترنت).
- 3) تجهيز المناطق الحرة بالساحات والمستودعات اللازمة التي تغطي احتياجات المستثمرين.
- 4) تهيئة وتقديم الفرص الإستثمارية في مختلف القطاعات الصناعية والتجارية والخدمية والسياحية لكافة المستثمرين المحتملين.
- 5) عملت المجموعة مع الجهات المعنية على فتح فروع لعدد من البنوك داخل المناطق الحرة لتسهيل عمل المستثمرين، وتأمين كافة الأعمال والخدمات المصرفية، وكذلك فتح فروع لشركات التأمين، وشركات التخليص في المناطق الحرة.
- 6) إصدار شهادات منشأ (مناطق حرة) للمنتجات الصناعية التي تنتج داخل المناطق الحرة التي تقل نسبة المدخلات المحلية فيها عن (40%).
- 7) توفير خدمة النافذة الواحدة وتشغيل بوابة الكترونية للمجموعة تمكّن المستثمرين المتعاملين من انجاز ومتابعة معاملاتهم والاطلاع على كافة المعلومات المتاحة على البوابة.



إستراتيجية المجموعة الاردنية للمناطق الحرة والمناطق التنموية

مقدمة

تعد الخطة الاستراتيجية للمجموعة وثيقة توجيهية تحدد المسار المستقبلي للمجموعة، وهي ثمرة عملية تخطيط استراتيجي متكاملة شارك فيها فريق متخصص من موظفي المجموعة ذوي الخبرة والكفاءة، إلى جانب أصحاب العلاقة من شركاء وعملاء، لضمان تلبية الاحتياجات والأولويات الاستراتيجية.

استندت عملية إعداد الخطة الاستراتيجية 2025-2027 إلى تحليل شامل للبيئة الداخلية والخارجية باستخدام أدوات التخطيط الاستراتيجي الملائمة، حيث تم تحديد نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات (SWOT) وإجراء عمليات الموازنة بينها لاستخلاص القضايا الاستراتيجية الرئيسية التي تشكل الأساس لتوجهات المجموعة المستقبلية.

وقد تم اعتماد نهج تشاركي لضمان تكامل الرؤى وتوافق الأهداف مع تطلعات المعنيين.



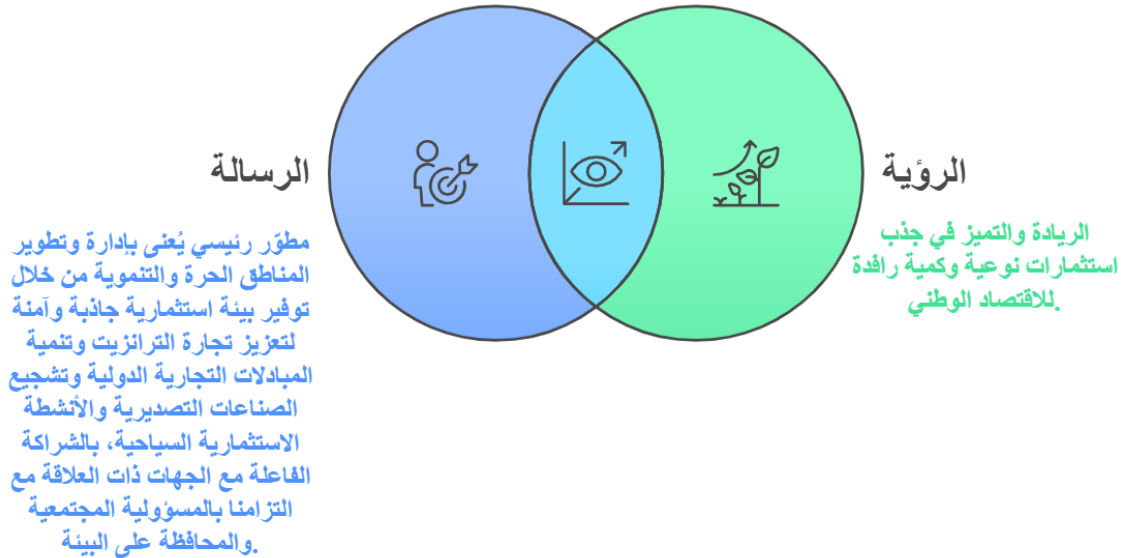
تتضمن الخطة الاستراتيجية مجموعة من العناصر الأساسية التي تشكل إطار العمل الاستراتيجي للمجموعة:

1. **الأهداف الاستراتيجية (Strategic Objectives)**: وهي الالتزامات الرئيسية التي تتبناها المجموعة لتحقيق رؤيتها ورسالتها.

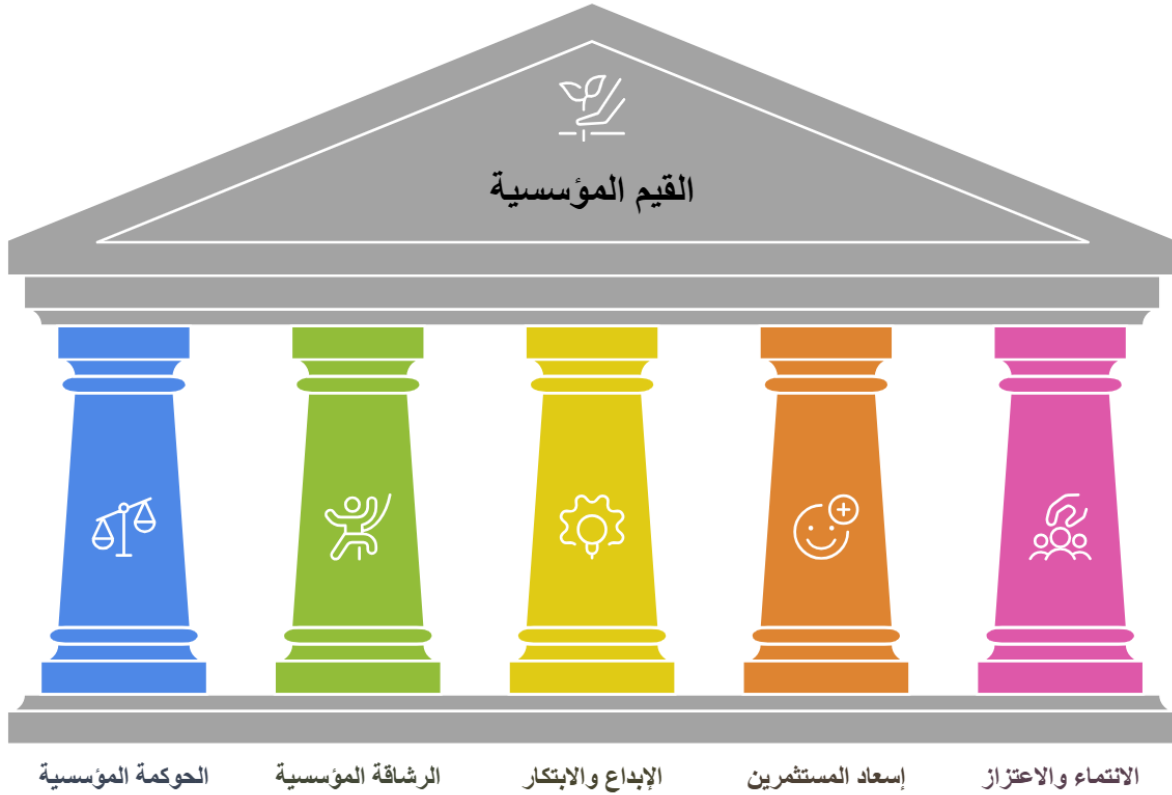
2. **المحاور الاستراتيجية (Strategic Focus Areas)**: والتي تمثل استجابة المجموعة للتحديات والفرص المحددة من خلال مبادرات استراتيجية موجهة نحو تحقيق القيمة المضافة.

3. **النتائج المستهدفة (Outcomes)** ومؤشرات الأداء الرئيسية (**KPIs**) والتي تتيح قياس مدى التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الاستراتيجية وضمان تحقيق الأثر المطلوب.

ولضمان التنفيذ الفاعل للخطة، تم إعداد خارطة طريق تنفيذية تتضمن المشاريع الاستراتيجية المنبثقة عنها، محددةً بفترات زمنية واضحة، وكلف مالية مدروسة، ومؤشرات أداء قابلة للقياس، إضافة إلى تحليل المخاطر المحتملة وآليات إدارتها. كما تم تطوير خطة تشغيلية تفصيلية لمشاريع عام 2025 لضمان التنفيذ الفوري وفق أعلى معايير الكفاءة والفاعلية.



تعتمد المجموعة نهج التقييم الدوري لمتابعة أداء البرامج والمشاريع، حيث تُعد النتائج المتحققة الأساس لإجراء التعديلات والتحديثات اللازمة على الاستراتيجية، بما يضمن استدامة تحقيق الأهداف المرجوة وتعزيز القدرة التنافسية للمجموعة على المدى الطويل.



- **الهدف الوطني Long-Term Goal**: دعم محركات النمو الاقتصادي وتحفيز بيئة الأعمال والاستثمار.
- **الهدف القطاعي Sectoral Goal**: توفير بيئة ملائمة للأعمال والاستثمار وتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني.
- **الغاية Long-Term purpose**: إنشاء وإدارة المناطق الحرة والمناطق التنموية وتسويق وترويج فرص الاستثمار والقيام بجميع التصرفات اللازمة لممارسة النشاط الاقتصادي.

❖ الأهداف الاستراتيجية Strategic Objectives

- 1.1 زيادة الاستثمارات بما يعزز الصناعات التصديرية وتنمية المبادلات التجارية وتجارة الترانزيت والمنتج السياحي.
- 1.2 تطوير وتعزيز الأداء والقدرات المؤسسية، والالتزام بالمسؤولية المجتمعية والمحافظة على البيئة.

الأهداف الاستراتيجية Strategic Objectives



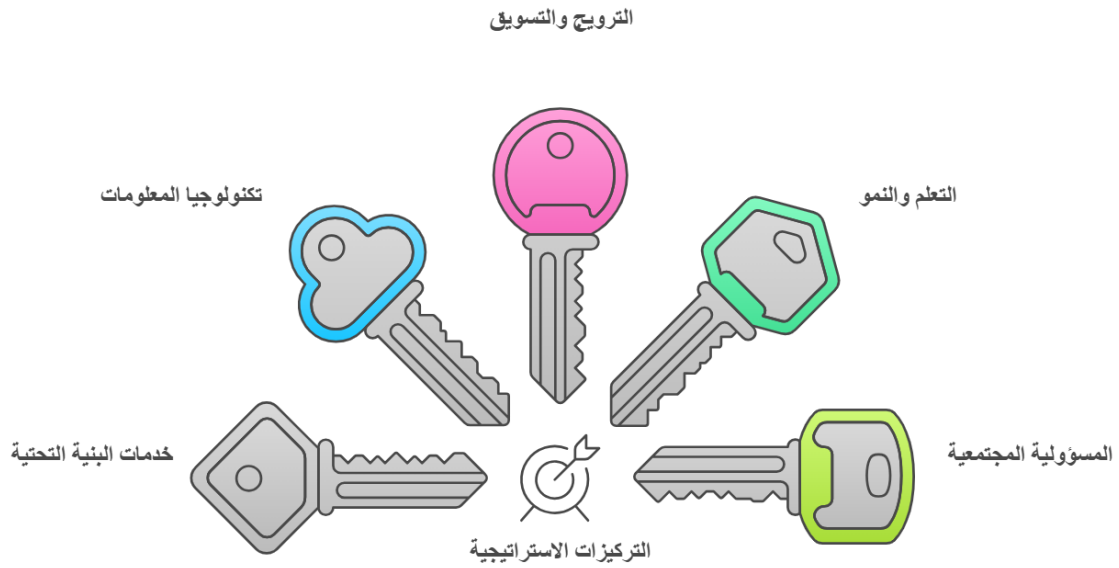
- محاور التركيز الاستراتيجية Strategic Focuses Area

للتوصل إلى تحقيق تحسينات هامة محددة الأهداف ستتركز المجموعة اهتمامها على عدد من المحاور

الاستراتيجية على النحو الآتي:

- خدمات البنية التحتية.
- تكنولوجيا المعلومات.
- الترويج والتسويق.
- التعلم التنظيمي والنمو.
- المسؤولية المجتمعية.

محاور التركيز الاستراتيجية Strategic Focuses Area



- النتائج المتوقعة Outcomes

تشكل الأهداف الاستراتيجية والمحاور الاستراتيجية للمجموعة إذا ما أخذت معاً النتائج أو النواتج التي تأمل

المجموعة تحقيقها خلال الفترة 2022-2024 وفيما يلي هذه النتائج:

(1) خدمات بنية تحتية متطورة وراقية في المجموعة.

(2) منتجات وحلول تكنولوجية ذكية ومبتكرة.

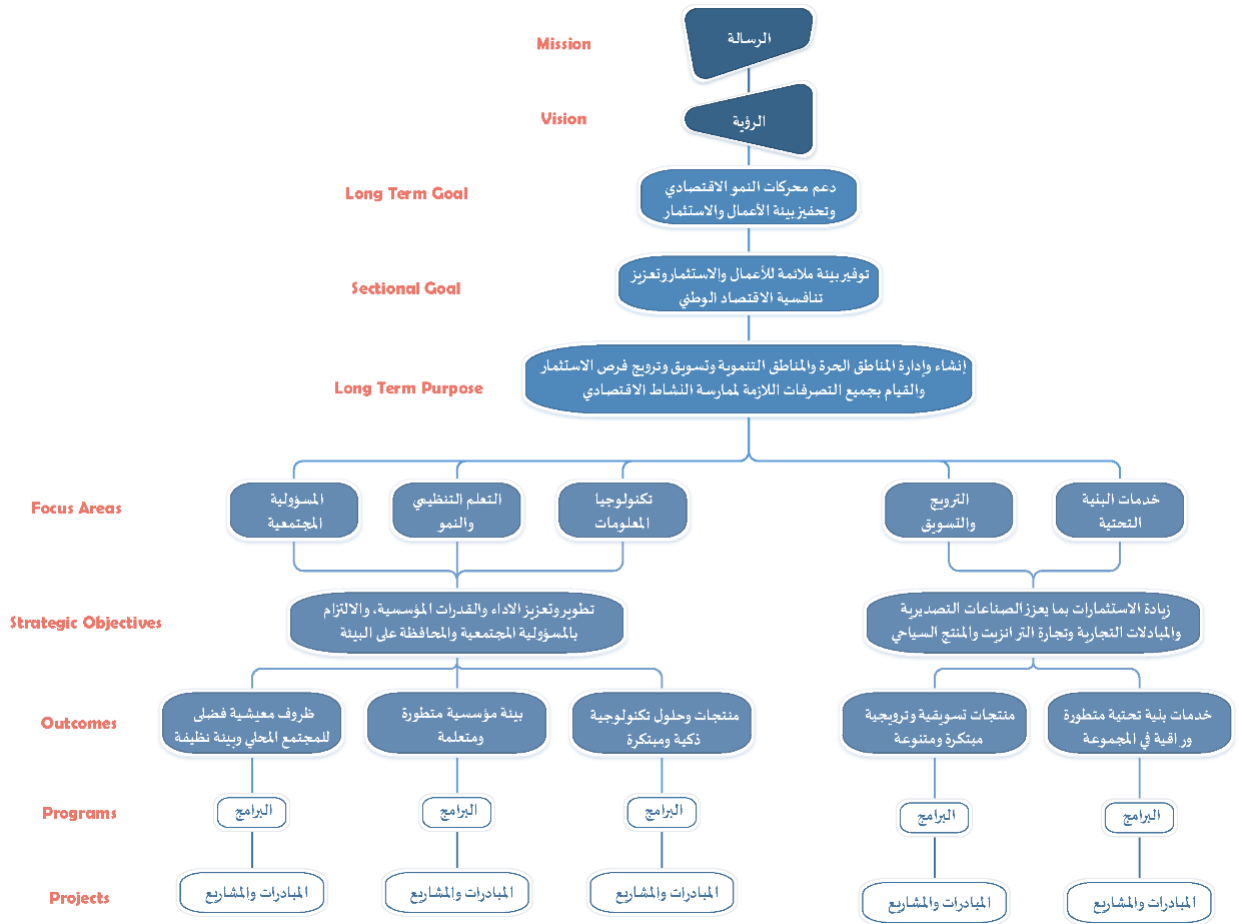
(3) منتجات تسويقية وترويجية مبتكرة ومتنوعة .

(4) بيئة مؤسسية متطورة ومتعلمة.

(5) ظروف معيشية فضلى للمجتمع المحلي وبيئة نظيفة.

وفيما يلي عرض للعلاقة بين الهدف الوطني والغاية والأهداف الاستراتيجية والمحاور الاستراتيجية والنتائج

المتوقعة للفترة 2022-2024.



- خطة إدارة المخاطر والأزمات بالمجموعة الأردنية للمناطق الحرة والمناطق التنموية

تعد المجموعة الأردنية للمناطق الحرة والمناطق التنموية من المؤسسات الرائدة بالمملكة والتي لها دور بارز في استقطاب الاستثمارات المحلية والأجنبية والمساهمة في ردد الناتج المحلي الإجمالي وإنعاش الاقتصاد الوطني، وبالنظر إلى الدور المحوري الذي تؤديه المجموعة، فإنها تدرك تمامًا أهمية إدارة المخاطر بفعالية لضمان استدامة أعمالها وحماية أصولها المالية وغير المالية، فضلاً عن الحفاظ على سلامة موظفيها ومستثمريها. وفي ظل التطورات المتسارعة على المستويين المحلي والدولي، وما تشهده المنطقة من اضطرابات سياسية وأمنية متزايدة، إضافةً إلى التحديات الاقتصادية العالمية الناجمة عن اضطراب سلاسل التوريد وارتفاع تكاليف الشحن، باتت الحاجة إلى تبني نهج شامل ومرن لإدارة المخاطر أكثر إلحاحًا من أي وقت مضى. وقد ازدادت هذه الأهمية بشكل خاص في أعقاب الأزمات المتعاقبة، مثل نقشي جائحة كورونا التي أثرت بشكل جوهري على اقتصادات العالم، بما في ذلك الأردن، وخصوصًا المناطق الحرة والمناطق التنموية التي تعتمد على التدفقات التجارية والاستثمارية.

واستجابةً لهذه التحديات، قامت المجموعة بوضع خطة وإطار متكامل لإدارة المخاطر وتحديثها بشكل مستمر، حيث يهدف إلى:

- وضع سياسة واضحة ومتكاملة لإدارة المخاطر في المجموعة.
- تطوير آلية فعالة لرصد وتحليل جميع المخاطر المحتملة، سواء السياسية أو الاقتصادية أو التشغيلية.
- تحديد الإجراءات والسيناريوهات المثلى للتعامل مع المخاطر وتقليل تداعياتها، مع تعزيز قدرة المجموعة على التعافي السريع وضمان استمرارية الأعمال في مختلف الظروف.

وبناءً على ذلك، تم تشكيل فريق متخصص من كوادر المجموعة يتمتعون بالخبرة والكفاءة الواسعة في هذا المجال. وقد أسفر عمل الفريق عن تحديث استراتيجية إدارة المخاطر للمجموعة لعام 2024، والتي تتضمن رصدًا شاملاً لجميع المخاطر المحتملة، وآليات فعّالة للتعامل معها والحد من تداعياتها. كما تم إجراء تقييم دقيق للمخاطر والأحداث التي شهدتها المجموعة خلال عام 2024، بالإضافة إلى إعداد دليل شامل لإدارة المخاطر. وتؤكد المجموعة التزامها التام بتطبيق منهجية إدارة المخاطر وتوفير متطلباتها وفقاً لأفضل الممارسات والأنظمة واللوائح المحلية والدولية.

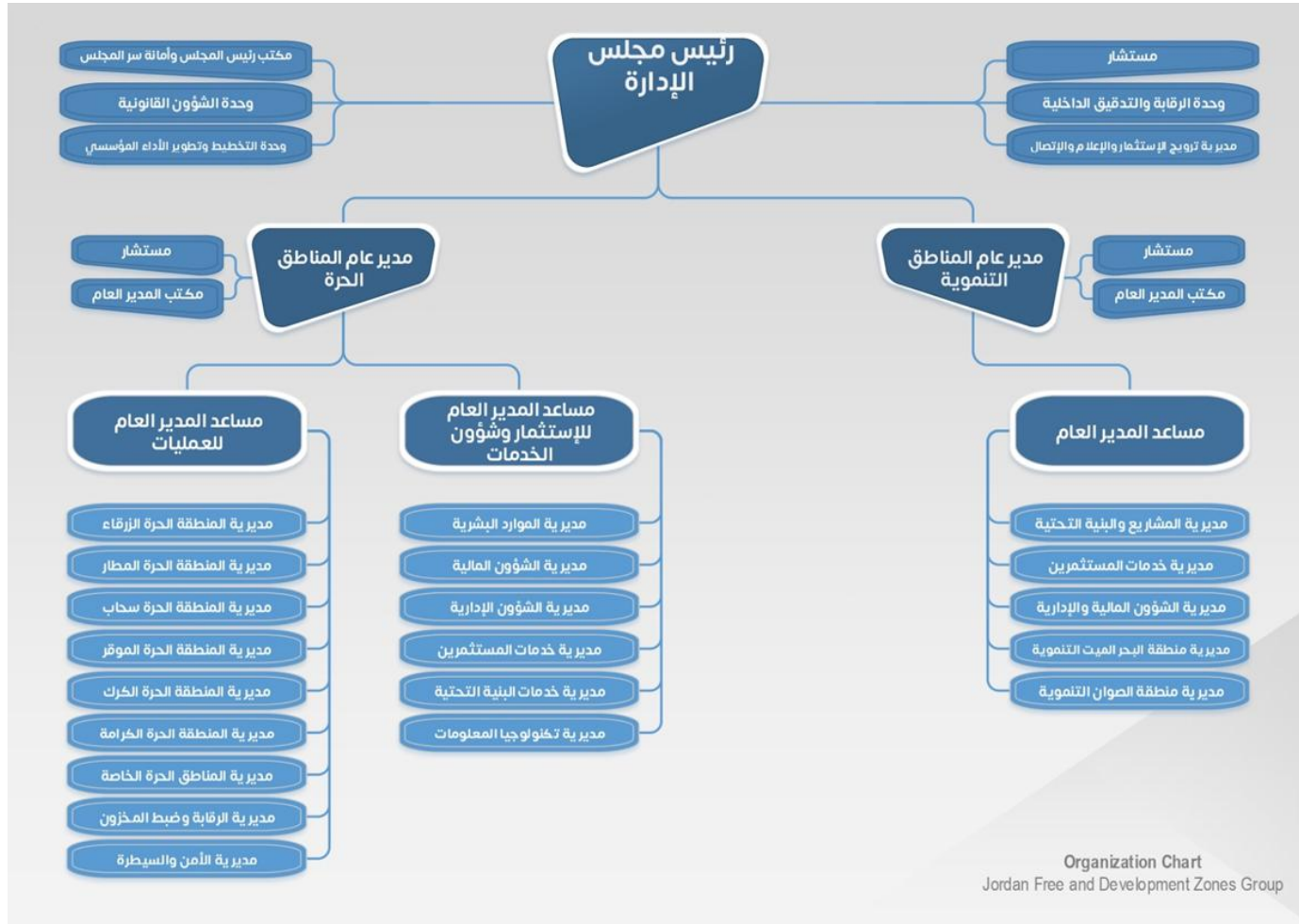


واستناداً إلى مراجعة الفريق للتقرير السابق المتعلق بتقييم المخاطر بالمجموعة وكذلك مراجعة التهديدات الواردة في نتائج التحليل الاستراتيجي لآخر تحديث (تحليل SWOT وتحليل PESTEL) تم حصر الأنواع المختلفة من المخاطر التي قد تواجه المجموعة، وكما هو مبين في الشكل التالي:

أنواع المخاطر التي قد تواجه المجموعة



الهيكل التنظيمي للمجموعة





المناطق الحرة

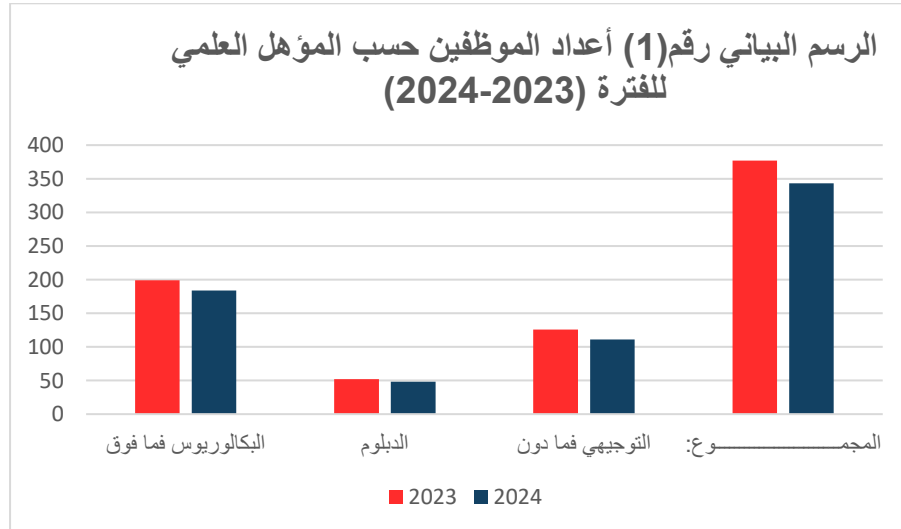
الفصل الثاني: الموارد البشرية في المجموعة:

الجزء الاول: الموظفون:

جدول رقم (1) توزيع الموظفين حسب المؤهل العلمي للفترة من (2023-2024)

المؤهل العلمي	2023	2024
البكالوريوس فما فوق	199	184
الدبلوم	52	48
التوجيهي فما دون	126	111
المجموع:	377	343

يُظهر الجدول انخفاضًا عامًا في أعداد الأفراد عبر جميع المؤهلات العلمية بين عامي 2023 و 2024، حيث تراجع الإجمالي من 377 إلى 343 فردًا. وبالنظر إلى النسب المئوية، فقد ارتفعت نسبة الحاصلين على البكالوريوس فما فوق بشكل طفيف من 52.79% في 2023 إلى 53.64% في 2024، وكذلك نسبة حاملي شهادات الدبلوم من 13.79% إلى 13.99%. في المقابل، انخفضت نسبة الأفراد الحاصلين على التوجيهي فما دون من 33.42% إلى 32.36%. يشير هذا إلى تحول طفيف في التركيبة التعليمية نحو مستويات أعلى، على الرغم من الانخفاض العام في الأعداد، حيث حافظت فئة التعليم العالي والمتوسط على نسبهما أو شهدتا زيادة طفيفة على حساب فئة المؤهلات الأقل.



الجزء الثاني: الدورات التدريبية:

جدول رقم (2) توزيع الدورات والبرامج التدريبية
حسب البرنامج التدريبي وعدد الموظفين للفترة (2023-2024)

2024		2023		نوع البرنامج التدريبي
عدد الموظفين المشاركين	عدد الدورات	عدد الموظفين المشاركين	عدد الدورات	
99	12	167	15	دورة إدارية
3	1	20	2	دورة مالية
63	19	109	20	دورة تخصصية
120	9	169	21	مؤتمرات وورش عمل
1	1	10	2	دورات خارجية
286	42	475	60	المجموع

يُظهر الجدول انخفاضًا ملحوظًا في النشاط التدريبي والمشاركة فيه بين عامي 2023 و 2024. فقد انخفض إجمالي عدد الدورات من 60 إلى 42، كما تراجع إجمالي عدد الموظفين المشاركين بشكل كبير من 475 إلى 286. وعلى مستوى أنواع البرامج، انخفض عدد الدورات الإدارية من 15 إلى 12 وتراجع عدد المشاركين فيها من 167 إلى 99. كما شهدت الدورات المالية انخفاضًا في عدد الدورات من 2 إلى 1 وفي عدد المشاركين من 20 إلى 3. وبالمثل، انخفضت الدورات التخصصية من 20 دورة بمشاركة 109 موظفًا في 2023 إلى 19 دورة بمشاركة 63 موظفًا في 2024. ولوحظ انخفاض كبير في مؤتمرات وورش العمل من 21 فعالية بمشاركة 169 موظفًا إلى 9 فعاليات بمشاركة 120 موظفًا. وأخيرًا، انخفضت الدورات الخارجية من دورتين بمشاركة 10 موظفين إلى دورة واحدة بمشاركة موظف واحد. يعكس هذا التراجع انخفاضًا عامًا في حجم ونطاق البرامج التدريبية المقدمة والمشاركة فيها خلال عام 2024 مقارنة بالعام السابق.

الفصل الثالث: المناطق الحرة العامة والخاصة:

الجزء الاول: المناطق الحرة العامة:

نتائج النشاط الإستثماري للفترة (2023 -2024):

تعتبر المناطق الحرة أحد الركائز الاقتصادية الوطنية المهمة في جذب الاستثمارات لمختلف الأنشطة الاقتصادية، وذلك نتيجة لحالة الاستقرار السياسي والاقتصادي في المملكة ونظراً للتسهيلات وخدمات البنية التحتية المتطورة، إلا أن المناطق الحرة وكغيرها من الكيانات الاقتصادية تأثرت بمعطيات الظروف الإقليمية والدولية المحيطة، ولعبت محددات الأمن الإقليمي وجائحة كورونا (Covid -19) أثراً كبيراً على القرار الاستثماري في المناطق الحرة والمناطق التنموية.

1-العقود الاستثمارية:

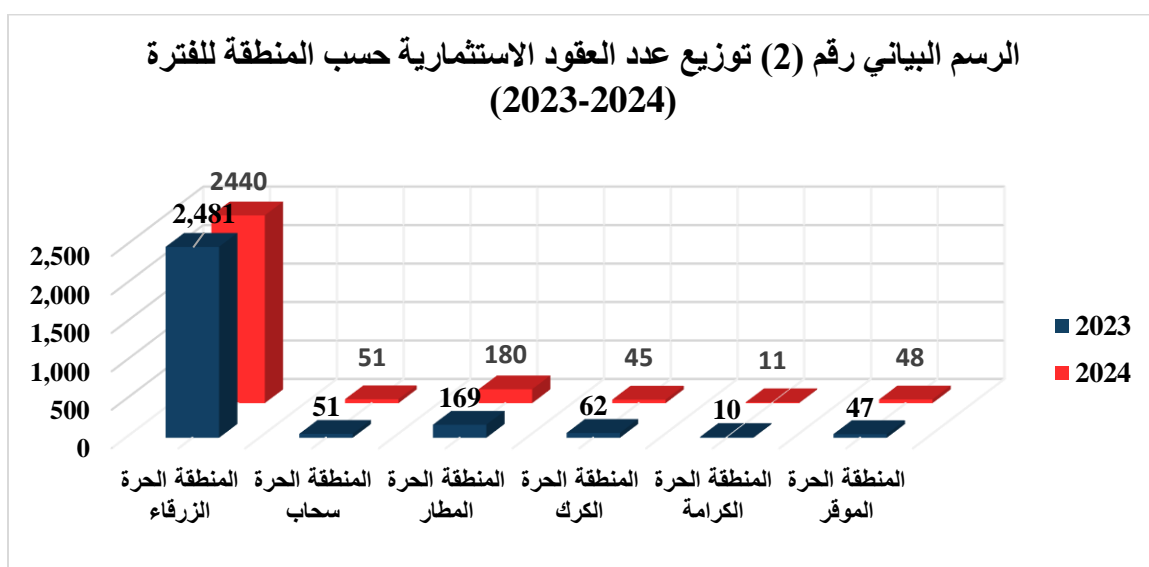
تعتبر العقود الاستثمارية المبرمة بين المستثمرين والشركة لاستغلال الوحدات الإستثمارية المتاحة وتعمل على تهيئة بنيتها التحتية لاستغلالها في الأنشطة الاستثمارية المختلفة (صناعي، تجاري / تخزين، خدمي) من المؤشرات الدالة على حجم الإستثمار، حيث بلغ عدد العقود الاستثمارية في العام (2023) حوالي (2820) عقداً، في حين بلغ للعام (2024) حوالي (2775) عقداً، مسجلاً تراجعاً بلغ حوالي (2%) في العام (2024) مقارنةً بالعام (2023) وذلك نتيجة لفسخ العقود غير الممارسة للنشاط الاستثماري في جميع المناطق الحرة تمهيداً لإعادة تأجيرها لمستثمرين نشطين وفاعلين.

جدول رقم (3) توزيع العقود الاستثمارية حسب المنطقة للفترة (2023-2024)

نسبة التغير	العام		المنطقة الحرة
	2024	2023	
-2%	2440	2,481	المنطقة الحرة الزرقاء
0%	51	51	المنطقة الحرة سحاب
7%	180	169	المنطقة الحرة المطار
-27%	45	62	المنطقة الحرة الكرك
10%	11	10	المنطقة الحرة الكرامة
2%	48	47	المنطقة الحرة الموقر
-2%	2775	2,820	المجموع

يُظهر الجدول تغيرات في أداء مناطق حرة مختلفة بين عامي 2023 و 2024. على المستوى الإجمالي، انخفض عدد الوحدات أو المؤشر المقاس في المناطق الحرة بنسبة 2%، من 2,820 في 2023 إلى 2,775 في 2024.

بالنظر إلى المناطق بشكل فردي، نلاحظ تبايناً في الأداء. سجلت المنطقة الحرة الزرقاء انخفاضاً طفيفاً بنسبة 2%، بينما حافظت المنطقة الحرة سحاب على استقرارها بنسبة 0%. في المقابل، حققت المنطقة الحرة المطار نمواً بنسبة 7%، والمنطقة الحرة الكرامة نمواً بنسبة 10%، والمنطقة الحرة الموقر نمواً طفيفاً بنسبة 2%. أما المنطقة الحرة الكرك، فقد شهدت انخفاضاً كبيراً بنسبة 27%.

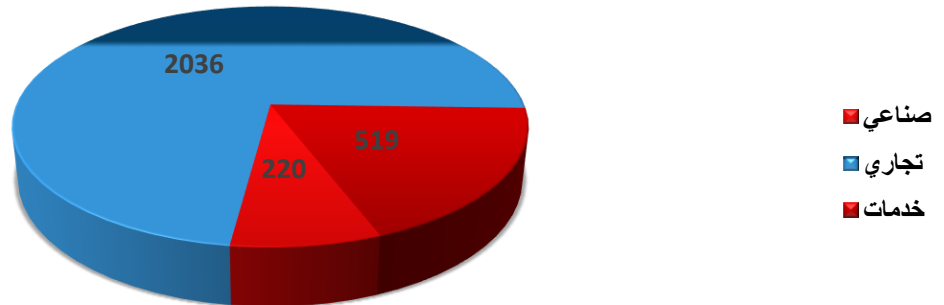


وتشكل المنطقة الحرة الزرقاء النسبة الأكبر من العقود الاستثمارية حيث بلغت نسبة مجموع العقود العاملة فيها للعام (2024) ما نسبته (88%) من إجمالي العقود الاستثمارية في المناطق الحرة العامة، ويوضح الجدول رقم (4) أدناه توزيع العقود الاستثمارية حسب المنطقة وحسب القطاع الاستثماري.

جدول رقم (4) توزيع العقود الاستثمارية حسب المنطقة والنشاط الإستثماري في العام (2024)

النسبة لإجمالي العقود	المجموع	النشاط			المنطقة الحرة
		خدمات	تجاري	صناعي	
88%	2440	460	1804	176	المنطقة الحرة الزرقاء
2%	51	9	26	16	المنطقة الحرة سحاب
6.5%	180	40	129	11	المنطقة الحرة المطار
1.6%	45	5	33	7	المنطقة الحرة الكرك
0.3%	11	2	8	1	المنطقة الحرة الكرامة
1.7%	48	3	36	9	المنطقة الحرة الموقر
%100	2775	519	2036	220	إجمالي العقود

الرسم البياني رقم (3) توزيع عدد العقود الاستثمارية حسب المنطقة والنشاط للعام (2024)



2- عدد المستثمرين:

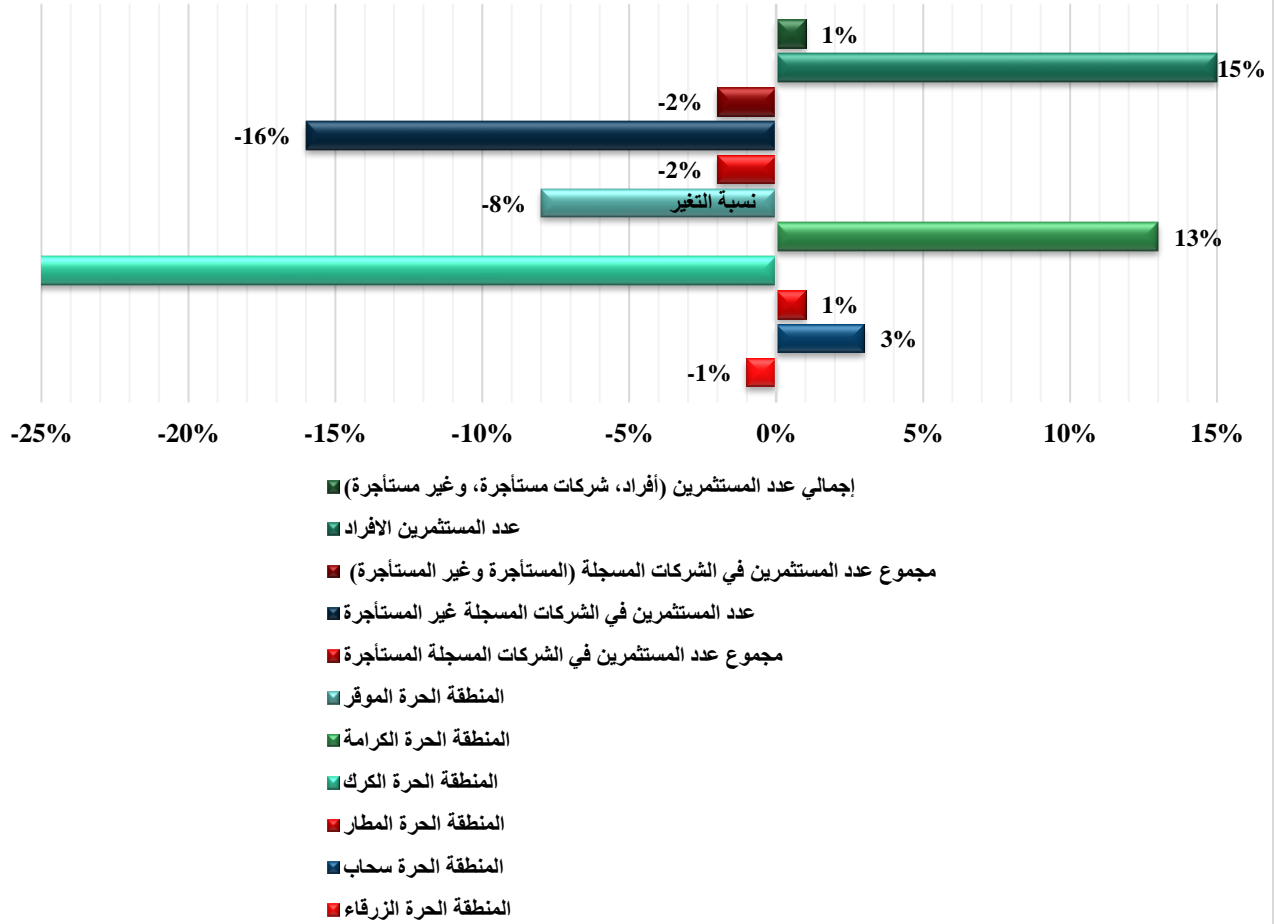
بلغ عدد المستثمرين للشركات المستأجرة والشركات غير المستأجرة والمستثمرين الأفراد في مختلف المناطق الحرة العامة (2986) مستثمراً في العام (2024)، وسجل التغيير في إجمالي عدد المستثمرين في المناطق الحرة العامة ارتفاعاً بلغ حوالي (1%) في العام (2024) عنه في العام (2023). وسجلت المنطقة الحرة الزرقاء تراجعاً في أعداد المستثمرين بلغ حوالي (1%) ومن جهة أخرى سجلت المنطقة الحرة الكرك تراجعاً في عدد المستثمرين حيث وصل نسبة التغيير بعدد المستثمرين فيها إلى حوالي (27%).



جدول رقم (5) توزيع المستثمرين حسب المنطقة الحرة للفترة (2023-2024)

نسبة التغير	العام		المنطقة الحرة
	2024	2023	
-1%	2006	2027	المنطقة الحرة الزرقاء
3%	36	35	المنطقة الحرة سحاب
1%	162	160	المنطقة الحرة المطار
-27%	43	59	المنطقة الحرة الكرك
13%	9	8	المنطقة الحرة الكرامة
-8%	34	37	المنطقة الحرة الموقر
-2%	2290	2326	مجموع عدد المستثمرين في الشركات المسجلة المستأجرة
-16%	98	117	عدد المستثمرين في الشركات المسجلة غير المستأجرة
-2%	2388	2443	مجموع عدد المستثمرين في الشركات المسجلة (المستأجرة وغير المستأجرة)
15%	598	522	عدد المستثمرين الافراد
1%	2986	2965	إجمالي عدد المستثمرين (أفراد، شركات مستأجرة، وغير مستأجرة)

الرسم البياني رقم (4) معدل نمو عدد المستثمرين حسب المنطقة والنشاط للفترة (2023-2024)



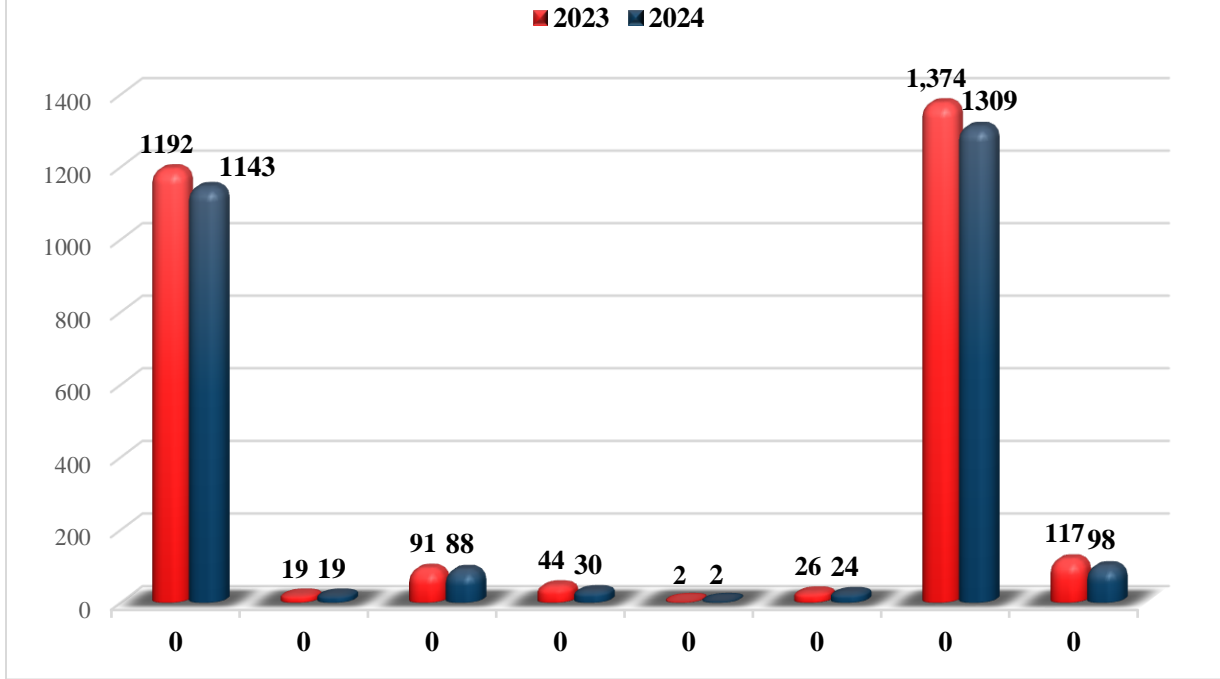
3- عدد الشركات العاملة:

بلغ عدد الشركات المسجلة المستأجرة وغير المستأجرة العاملة في مختلف أوجه النشاط الإستثماري لكافة المناطق الحرة العامة والخاصة (1,481) شركة للعام (2024)، مسجلاً تراجعاً بمعدل بلغ حوالي (-5%) في العام (2024) عنه في العام (2023)، وقد سجل إجمالي عدد الشركات المسجلة المستأجرة إنخفاضاً بنسبة (-5%) وسجل إجمالي عدد الشركات غير المستأجرة إنخفاضاً بلغ حوالي (-16%) مقارنة بالعام (2023) ويعود سبب التراجع الى فسخ العقود غير العاملة في جميع المناطق الحرة العامة إضافة الى سياسة الادارة في تحويل الشركات غير المستأجرة الى استئجار (DESK) في المنطقة الحرة المطار لغايات تنظيمية قانونية.

جدول رقم (6) توزيع الشركات المسجلة المستأجرة
والمسجلة غير المستأجرة حسب المنطقة للفترة (2023-2024).

نسبة التغير	العام		المنطقة الحرة
	2024	2023	
-4%	1143	1192	المنطقة الحرة الزرقاء
0%	19	19	المنطقة الحرة سحاب
-3%	88	91	المنطقة الحرة المطار
-32%	30	44	المنطقة الحرة الكرك
0%	2	2	المنطقة الحرة الكرامة
-8%	24	26	المنطقة الحرة الموقر
-5%	1309	1,374	إجمالي عدد الشركات المسجلة المستأجرة
-16%	98	117	عدد الشركات المسجلة غير المستأجرة
3%	74	72	عدد الشركات في المناطق الحرة الخاصة
-5%	1481	1563	إجمالي عدد الشركات المسجلة المستأجرة وغير المستأجرة

الرسم البياني رقم (5) توزيع الشركات المسجلة والمستأجرة والمسجلة غير
المستأجرة حسب المنطقة للفترة (2023-2024)



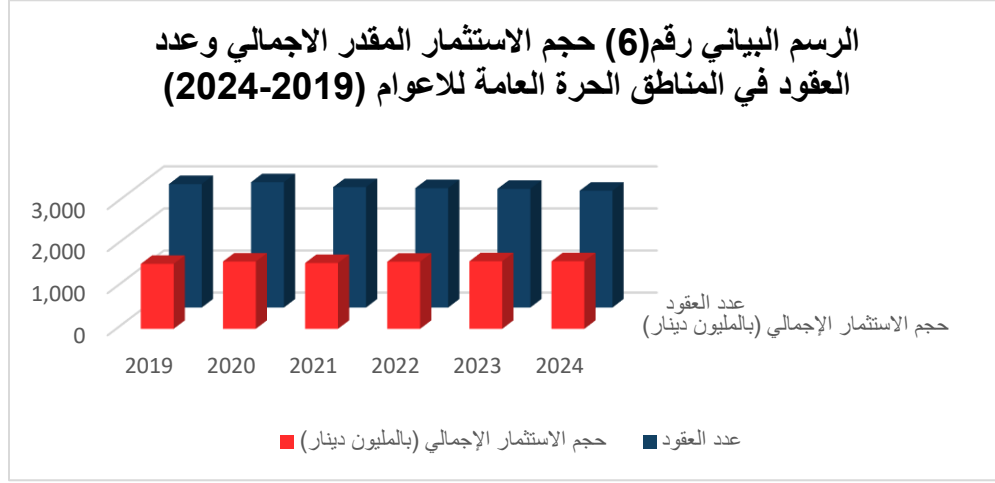
4- حجم الاستثمار المقدر في المناطق الحرة العامة:

سجلت المناطق الحرة حجم استثمار فعلي خلال العام (2024) ما قيمته (1,607) مليون دينار مقارنة ب(1,606) مليون دينار خلال عام (2023).

جدول رقم (7) حجم الاستثمار الفعلي المقدر للمناطق الحرة.

عدد العقود	حجم الاستثمار الإجمالي (بالمليون دينار)	العام
2,934	1,544	2019
2,979	1,599	2020
2,861	1,563	2021
2,837	1,595	2022
2,820	1,606	2023
2,775	1,607	2024

الرسم البياني رقم (6) حجم الاستثمار المقدر الاجمالي وعدد العقود في المناطق الحرة العامة للاعوام (2024-2019)



5- حجم النشاط التجاري:

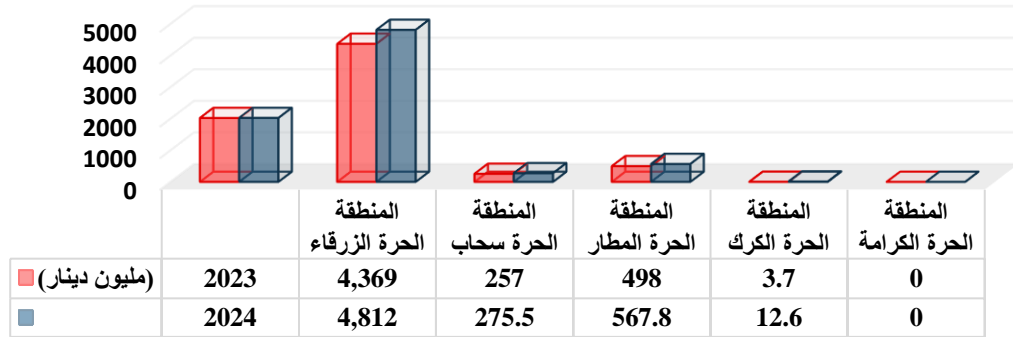
- سجل حجم التجارة في المناطق الحرة العامة إرتفاعا بمعدل (12%) خلال العام (2024)، رغم الظروف الإستثنائية التي أحاطت بالعملية الإستثمارية في المناطق الحرة والمناطق التنموية شأنها شأن كافة القطاعات الإقتصادية في المملكة والعالم.

جدول رقم (8) حجم النشاط التجاري حسب المناطق الحرة العامة للعام (2024-2023)

نسبة التغير	حجم التجارة (مليون دينار)		المنطقة الحرة
	2024	2023	
10%	4,812	4,369	المنطقة الحرة الزرقاء
7%	275.5	257	المنطقة الحرة سحاب
14%	567.8	498	المنطقة الحرة المطار
241%	12.6	3.7	المنطقة الحرة الكرك
0%	0	0	المنطقة الحرة الكرامة
55%	238.5	153.8	المنطقة الحرة الموقر
12%	5,895	5,282	إجمالي حجم النشاط التجاري

- حجم التجارة = قيمة صادرات البضائع والمركبات + قيمة مستوردات البضائع والمركبات

الرسم البياني رقم (7): حجم النشاط التجاري في المناطق الحرة العامة للعام (2023-2024) / مليون دينار



بلغ حجم النشاط التجاري لمختلف المشاريع الاستثمارية العاملة في المناطق الحرة العامة حوالي (5,895) مليون دينار في نهاية العام (2024) حسبما يوضح الجدول رقم (8) المشار إليه أعلاه، وقد سجلت المستوردات ما نسبته حوالي (55.5%) من إجمالي حجم النشاط التجاري، في حين شكلت الصادرات ما نسبته (44.5%) من إجمالي حجم النشاط التجاري في المناطق الحرة العامة.

ومن ناحية أخرى سجلت المنطقة الحرة الزرقاء أعلى مساهمة في حركة التجارة في العام (2024) حيث بلغ إجمالي حركة التجارة حوالي (4,812) مليون دينار مشكلاً ما نسبته حوالي (81.6%) وشكلت باقي المناطق الحرة العامة ما نسبته (18.4%) من إجمالي قيمة حجم النشاط التجاري، مما يدل على الأهمية النسبية للمنطقة الحرة الزرقاء في حجم التجارة داخل المناطق الحرة.

جدول رقم (9) حجم النشاط التجاري في المناطق الحرة العامة للعام (2024) / مليون دينار

النسبة	حجم التجارة	المستوردات	الصادرات	المنطقة الحرة
81.6%	4,812	2,063	2,749	المنطقة الحرة الزرقاء
4.6%	275.5	137.9	137.6	المنطقة الحرة سحاب
9.6%	567.8	307.8	260	المنطقة الحرة المطار
0.2%	12.6	6	6.6	المنطقة الحرة الكرك
0%	0	0	0	المنطقة الحرة الكرامة
4%	238.5	121.5	117	المنطقة الحرة الموقر
100%	5,895	2,636	3,271	إجمالي حجم النشاط التجاري

وقد ارتفعت قيمة البضائع والمركبات الواردة للمناطق الحرة العامة في العام (2024) بنسبة (6%) مقارنةً بالعام (2023)، ويعود ذلك لما شهدته المنطقة من إعادة فتح القطاعات والمعابر الحدودية .

**جدول رقم (10) قيمة المستوردات إلى المناطق الحرة العامة
للفترة من (2023 - 2024) / مليون دينار**

نسبة التغير	العام		المنطقة الحرة
	2024	2023	
1%	2,063	2,050	المنطقة الحرة الزرقاء
10%	137.9	125	المنطقة الحرة سحاب
28%	307.8	241	المنطقة الحرة المطار
314%	6	1.45	المنطقة الحرة الكرك
0%	0	0	المنطقة الحرة الكرامة
59%	121.5	76.3	المنطقة الحرة الموقر
6%	2,636	2,494	إجمالي قيمة المستوردات للمناطق الحرة العامة

علاوة على ذلك، ارتفعت قيمة البضائع والمركبات الصادرة من المناطق الحرة العامة في العام (2024) بمعدل (17%) مقارنةً بالعام (2023)، حيث شهدت المناطق الحرة جميعها ارتفاعاً لعام (2024) .

جدول رقم (11) قيمة الصادرات من المناطق الحرة العامة للفترة من (2023- 2024) / مليون دينار

المنطقة الحرة	العام		نسبة التغير
	2024	2023	
المنطقة الحرة الزرقاء	2,749	2,319	19%
المنطقة الحرة سحاب	137.6	132	4%
المنطقة الحرة المطار	260	257	1%
المنطقة الحرة الكرك	6.6	2.2	200%
المنطقة الحرة الكرامة	0	0	0%
المنطقة الحرة الموقر	117	77.5	51%
إجمالي قيمة الصادرات للمناطق الحرة العامة	3,271	2,788	17%

كما سجل صافي التجارة في المناطق الحرة بنهاية العام (2024) قيمة ايجابية (فائض التجارة) وصلت إلى حوالي (635) مليون دينار مما يعبر عن حسن أداء المشاريع العاملة في المناطق الحرة العامة (جدول رقم 12).

جدول رقم (12) قيمة الصادرات والواردات إلى المناطق الحرة العامة للعام (2024) / مليون دينار

المنطقة الحرة	الصادرات	الواردات	صافي التجارة
المنطقة الحرة الزرقاء	2,749	2,063	686
المنطقة الحرة سحاب	137.6	137.9	0.3
المنطقة الحرة المطار	260	307.8	-47.8
المنطقة الحرة الكرك	6.6	6	0.6
المنطقة الحرة الكرامة	0	0	0
المنطقة الحرة الموقر	117	121.5	-4.5
إجمالي قيمة البضائع الواردة والصادرة من المناطق الحرة العامة	3,271	2,636	635

* صافي التجارة = قيمة صادرات البضائع والمركبات - قيمة مستوردات البضائع والمركبات

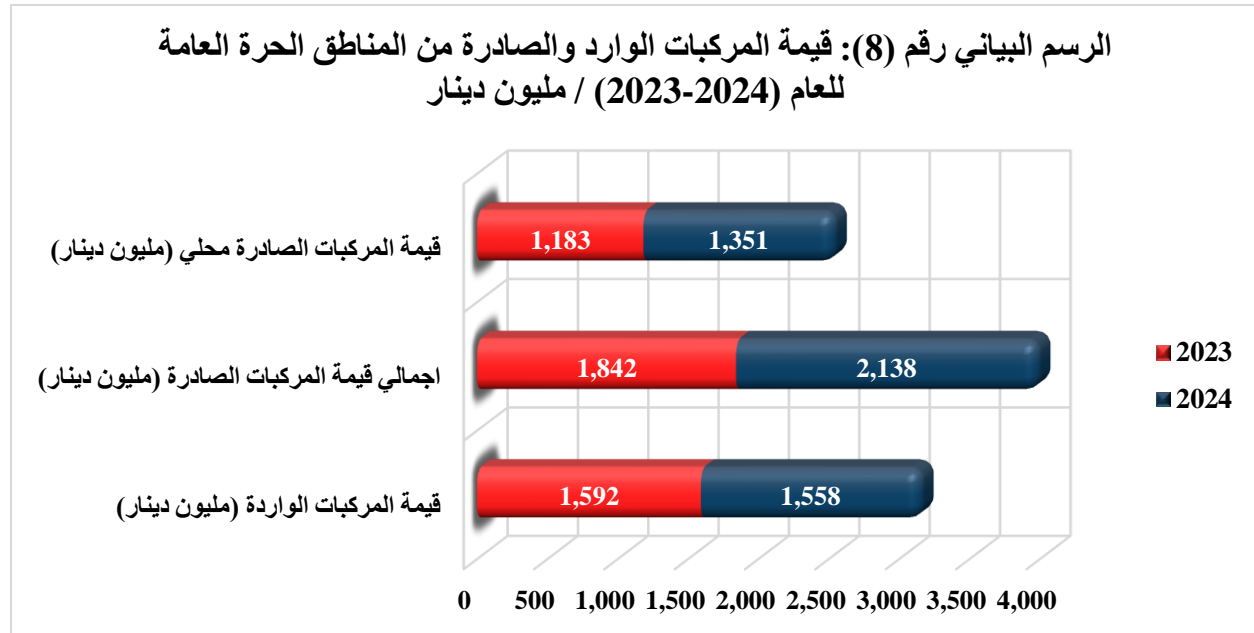
ومن جهة أخرى سجل إجمالي قيمة المركبات الصادرة محلياً ودولياً إرتفاعاً بنسبة (16%)، أما بالنسبة لقيمة المركبات الواردة سجل تراجعاً بنسبة (2%) ويعود السبب لارتفاع الجمرك على المركبات الكهربائية في نهاية عام (2024).

جدول رقم (13) قيمة وعدد المركبات الصادرة والواردة للمناطق الحرة العامة للعام (2023-2024)

المتغيرات	2023	2024	نسبة التغير
قيمة المركبات الواردة (مليون دينار)	1,592	1,558	-2%
اجمالي قيمة المركبات الصادرة (مليون دينار)	1,842	2,138	16%
قيمة المركبات الصادرة محلي (مليون دينار)	1,183	1,351	14%
قيمة المركبات الصادرة دولي (مليون دينار)	660	786	19%
عدد المركبات الصادرة	127,348	137,861	8%
عدد المركبات الواردة	132,650	130,611	-2%

سجل عدد المركبات الواردة إلى المنطقة الحرة الزرقاء انخفاضاً بسيطاً بلغ حوالي (2%)، وأيضاً سجل عدد المركبات الصادرة من المنطقة الحرة الزرقاء محلياً ودولياً ارتفاعاً بلغ حوالي (8%).

الرسم البياني رقم (8): قيمة المركبات الوارد والصادرة من المناطق الحرة العامة للعام (2023-2024) / مليون دينار

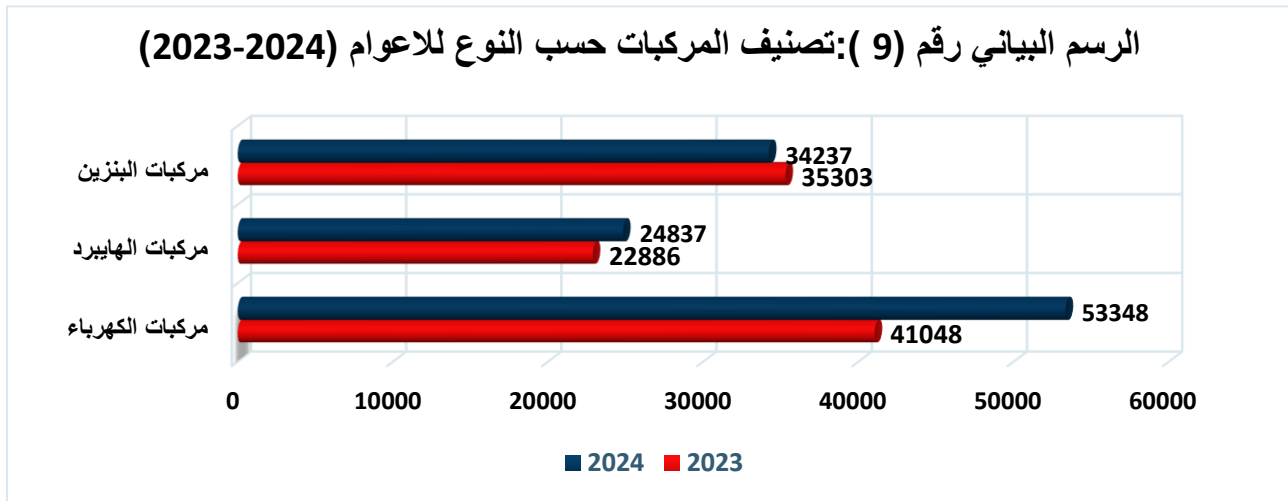


يبين الجدول التالي رقم (14) مؤشرات التخليص على المركبات حسب النوع حيث بلغت أعلى نسبة نمو حوالي (30%) لمركبات الكهرباء، في حين سجلت مركبات البنزين انخفاضاً بنسبة (3%) وبلغت نسبة المركبات الهجينة (9%).

جدول رقم (14) تصنيف المركبات الخارجة حسب نوع الوقود للفترة (2023-2024)

مؤشرات المركبات/ النوع			
نسبة التغير	2024	2023	نوع الوقود
30%	53348	41048	مركبات الكهرباء
9%	24837	22886	مركبات الهايبرد
-3%	34237	35303	مركبات البنزين

الرسم البياني رقم (9): تصنيف المركبات حسب النوع للاعوام (2023-2024)

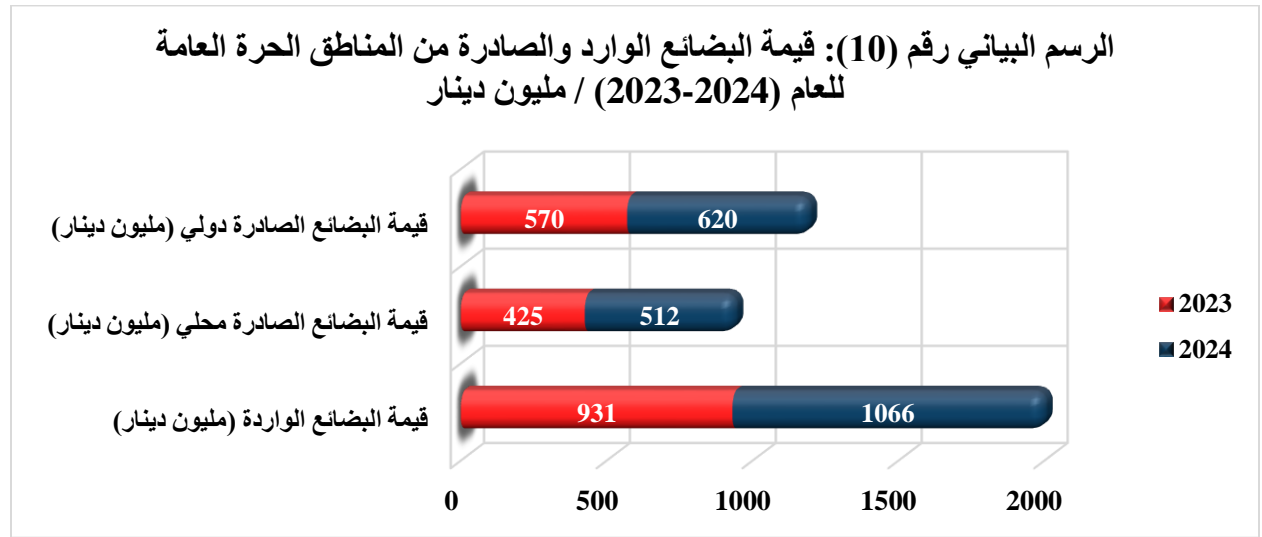


الجدول رقم (15) يتضمن قيم واردات البضائع الصادرة والواردة، حيث يبين أن قيمة البضائع الواردة ارتفع بنسبة (15%) في عام 2024، وارتفعت أيضاً قيمة البضائع الصادرة محلياً ودولياً بنسبة (14%).

كما ارتفع وزن البضائع الواردة الى المناطق الحرة بنسبة (16%) حيث وصلت البضائع الواردة الى ما يقارب (501) ألف طن خلال العام (2024) ، وسجل أيضاً وزن البضائع الصادرة من المناطق الحرة محلياً ودولياً ارتفاعاً بلغ حوالي (13%).

جدول رقم (15) قيمة ووزن البضائع الصادرة والواردة للمناطق الحرة العامة للعام (2023-2024)

المتغيرات	2023	2024	نسبة التغير
قيمة البضائع الواردة (مليون دينار)	931	1066	15%
قيمة البضائع الصادرة محلي (مليون دينار)	425	512	20%
قيمة البضائع الصادرة دولي (مليون دينار)	570	620	9%
اجمالي قيمة البضائع الصادرة (مليون دينار)	995	1132	14%
وزن البضائع الصادرة (بالطن)	436	492	13%
وزن البضائع الواردة (بالطن)	433	501	16%



7- الإشغال الاستثماري:

سجلت المنطقة الحرة سحاب أعلى نسبة إشغال للمساحات المطورة والمتاحة للتأجير حيث بلغت هذه النسبة (100%)، تلاها المنطقة الحرة الزرقاء ومنطقة الموقر بنسبة (92.2%)، ثم المنطقة الحرة الكرك بنسبة إشغال (55%) تلاها المنطقة الحرة المطار بنسبة (11.3%)، في حين بلغت نسبة الإشغال في المنطقة الحرة الكرامة (3.6%).

جدول رقم (16) المساحة الكلية والمستغلة في المناطق الحرة العامة حتى نهاية العام (2024) / بالدونم

المنطقة الحرة	تاريخ التأسيس	المساحة الكلية	المساحة المتاحة (المطورة بالدونم)	المساحة المؤجرة (بالدونم)	نسبة الإشغال
الزرقاء	1983	5,200	3,569	3,290	92.2%
سحاب	1997	70	32	32	100%
المطار	2018	1,000	565	64	11.3%
الكرك	2001	138	93	51	55%
الكرامة	2004	2,000	590	21	3.6%
الموقر	2012	122	90	83	92.2%
المجموع		8,530	5,025	3,516	70%

8- أثر حركة الاستثمار والتجارة في المناطق الحرة العامة على القطاعات الاقتصادية الأخرى: -

لقد شهدت المناطق الحرة حركة نشطة في حجم العمل خلال العام 2024 حيث لم يقتصر أثر هذا النشاط على حركة الاستثمار والتجارة في المناطق الحرة بل امتد ليشمل قطاعات حيوية ورئيسية تمثل جزءاً من دعائم الاقتصاد الوطني يتمثل ذلك بروافد الخزينة من عوائد (الجمارك وترخيص المركبات) إضافة إلى قطاعات النقل و التخليص و التأمين وقطاع المصارف والبنوك وهذا يعكس الدور البارز الذي تلعبه المناطق الحرة في تحقيق التنمية الاقتصادية وعلى النحو التالي:

* روافد الخزينة من عوائد (الجمارك وترخيص المركبات):

قدرت الإيرادات المتأتية للخزينة كرسوم جمركية وترخيص المركبات الداخلة إلى السوق المحلي في المنطقة الحرة الزرقاء نهاية عام 2024 ما يقارب (540) مليون دينار وهي تمثل الرسوم الجمركية المستوفاة من قبل دائرة الجمارك في المناطق الحرة إضافة إلى رسوم ترخيص المركبات في المنطقة الحرة الزرقاء والمستوفاة من قبل مديرية الامن العام.

* قطاع النقل:

للسياحة الاستثمارية انعكاسات ايجابية مباشرة على حركة الشاحنات الداخلة إلى المناطق الحرة والخارجة منها، حيث بلغ عدد الشاحنات(42.326) ألف شاحنة، وتقدر العوائد المالية المترتبة على هذا النشاط بحوالي (418.714) ألف دينار أردني في عام 2024.

*** البنوك ومحلات الصرافة:**

بلغ عدد البنوك العاملة في المناطق الحرة للعام 2024 حوالي (12) بنك ومحل صرافة.

*** قطاع التأمين:**

بلغ عدد بوالص التأمين في المناطق الحرة (1588) بوليصة، وبلغت قيمة بوالص التأمين على البضائع للشركات حوالي (1.369) مليار دينار للعام 2024.

*** قطاع التخليص:**

بلغ عدد شركات التخليص عام 2024 في المناطق الحرة (167) شركة .

الجزء الثاني: المناطق الحرة الخاصة:

تنفيذاً للتوجيهات الملكية السامية بتفعيل الشراكة بين القطاعين العام والخاص وتكاملية الأدوار الوظيفية لكافة القطاعات الاقتصادية بما يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، فقد جاءت فكرة المناطق الحرة الخاصة لجذب العديد من الاستثمارات المحلية والأجنبية الكمية والنوعية، وللإستخدام الأمثل للكفاءات من الموارد البشرية المحلية والموارد الأولية في الإنتاج، فقد تم ترخيص حوالي (33) منطقة حرة خاصة تعمل فيها (73) شركة خلال العام (2024)، موزعة على مختلف محافظات ومناطق المملكة، حيث تدار هذه المناطق من القطاع الخاص بإشراف المجموعة الأردنية للمناطق الحرة والمناطق التنموية .
وفيما يلي أهم المؤشرات الاقتصادية للمناطق الحرة الخاصة :

1- عدد الشركات العاملة في المناطق الحرة الخاصة:

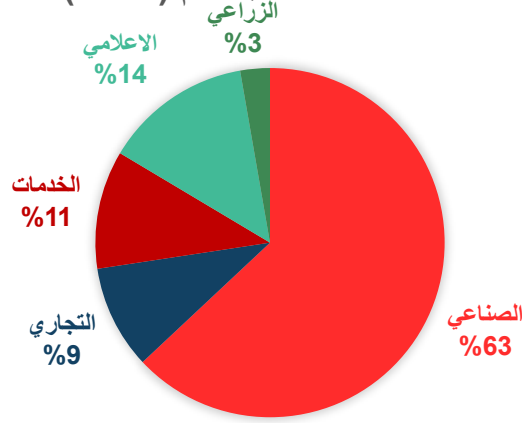
جدول رقم (17) توزيع الشركات العاملة في

المناطق الحرة الخاصة حسب النشاط الإستثماري في العام (2024)

عدد الشركات	
46	الصناعي
7	التجاري
8	الخدمات
10	الاعلامي
2	الزراعي
73	المجموع

وفي ضوء نفاذ قانون الإستثمار رقم (30) لعام (2014)، فقد أصبحت هيئة الإستثمار هي الجهة المنظمة لعمل هذه المناطق، إلا أنه بموجب التفويض الصادر بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (6120) تاريخ (2014/10/19) والممنوح للمجموعة الأردنية للمناطق الحرة والمناطق التنموية، فإنها ما زالت تقوم بالإشراف على عمل المناطق الحرة الخاصة.

الرسم البياني رقم (11) توزيع المناطق الحرة الخاصة حسب القطاعات الاقتصادية عام (2024)



2- المؤشرات الاقتصادية الرئيسية للمناطق الحرة الخاصة:

جدول رقم (18) المؤشرات الاقتصادية الرئيسية للمناطق الحرة الخاصة للفترة (2023-2024)

2024	2023	المؤشر
73	72	عدد المستثمرين
556	542	حجم الاستثمار (رأس المال المسجل للشركات) بالمليون دينار
1286	1158	مستوردات المناطق الحرة الخاصة (مليون دينار)
1615	939	صادرات المناطق الحرة الخاصة (مليون دينار)
8300	8400	الأيدي العاملة

3- حجم الصادرات والواردات في المناطق الحرة الخاصة للفترة (2023-2024):

بلغ إجمالي المستوردات في المناطق الحرة الخاصة للعام (2024) حوالي (1284) مليون دينار حسب ما يوضح الجدول رقم (19) ادناه، وجاء القطاع الزراعي بالمرتبة الأولى من حيث نسبة النمو في قيمة المستوردات بنسبة بلغت (189%) مقارنة بالعام (2023) تلاه القطاع الصناعي بنسبة ارتفاع وصلت الى (4%).

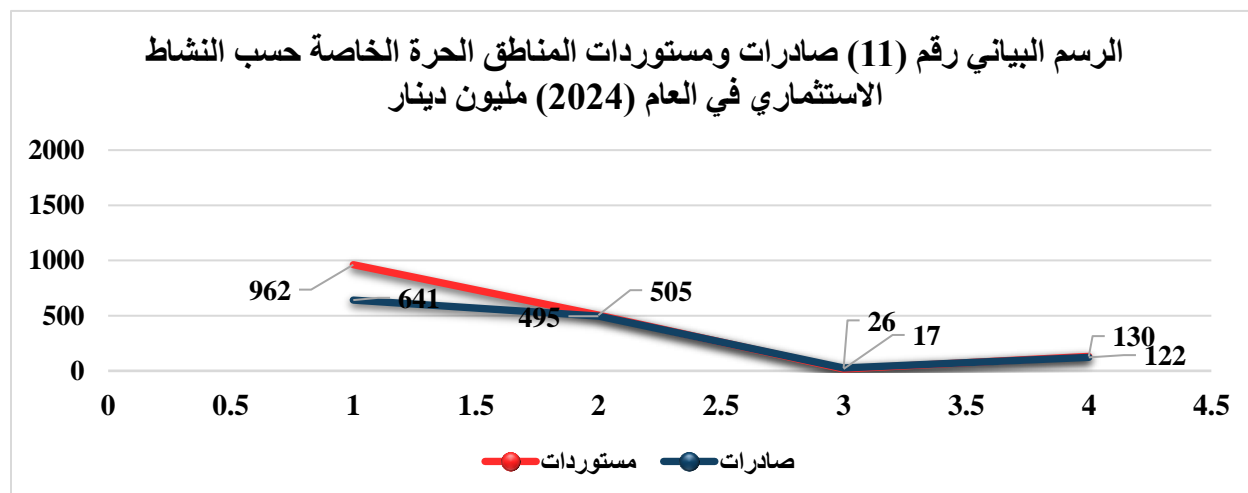
جدول رقم (19) قيمة مستوردات المناطق الحرة الخاصة حسب القطاعات الاقتصادية للفترة من (2023- 2024) / مليون دينار

نسبة التغير	العام		القطاع الاقتصادي
	2024	2023	
4%	641	615	القطاع الصناعي
-7%	495	534	القطاع الخدمي
189%	26	9	القطاع الزراعي
3%	122	119	القطاعات متعددة الأغراض
1%	1284	1277	المجموع

ومن ناحية أخرى فإن الجدول أدناه يمثل قيمة الصادرات من المناطق الحرة الخاصة موزعه حسب القطاع الاقتصادي حيث جاءت المرتبة الأولى لصادرات القطاع الخدمي لعام 2024 (771%) مقارنة بالعام 2023 تلاه القطاع متعددة الأغراض بنسبة ارتفاع وصلت (155%).

جدول رقم (20) قيمة صادرات المناطق الحرة الخاصة حسب القطاعات الاقتصادية
للفترة من (2023-2024) / مليون دينار

نسبة التغير	العام		القطاع الاقتصادي
	2024	2023	
15%	962	833	القطاع الصناعي
771%	505	58	القطاع الخدمي
21%	17	14	القطاع الزراعي
155%	130	51	القطاعات متعددة الأغراض
69%	1614	956	المجموع



* الأيدي العاملة:

ساهمت المجموعة في المملكة الأردنية الهاشمية في تشغيل عجلة النمو الإقتصادي الوطني من خلال توفير فرص عمل في كافة القطاعات والذي من شأنه أيضا تقليل نسبة البطالة داخل المملكة، ويوضح الجدول رقم (21) عدد الايدي العاملة في المناطق الحرة العامة والخاصة والمناطق التنموية للعام (2024) حيث بلغ حجم الايدي العاملة في المناطق الحرة العامة والخاصة (25750) من العمالة المحلية والاجنبية أما في المناطق التنموية فقد بلغ حجم العمالة فيها (3060).

جدول رقم (21) حجم الأيدي

العاملة في المناطق الحرة العامة والخاصة و المناطق التنموية للعام (2024)

العدد	حجم الأيدي العاملة
17450	المناطق الحرة العامة
8300	المناطق الحرة الخاصة
3060	المناطق التنموية
28810	المجموع



المناطق التّموية

الفصل الرابع: المناطق التنموية (منطقة الصوان التنموية/عجلون، ومنطقة البحر الميت التنموية)

الحوافز والاعفاءات الإستثمارية الممنوحة للمستثمرين ضمن المناطق التنموية

أولاً: قانون البيئة الإستثمارية رقم 21 لسنة 2022

الحوافز الاستثمارية	
<ul style="list-style-type: none"> • تتمتع المؤسسات المسجلة والتي تمارس نشاطاً اقتصادياً في المنطقة التنموية بإعفاء المواد والمعدات والآلات والامدادات ومواد البناء المستخدمة في بناء وتجهيز وتأثيث المشاريع في المنطقة التنموية بما في ذلك قطع الغيار اللازمة للصيانة والسلع والمستوردات من خارج المملكة من الرسوم الجمركية باستثناء رسوم التصدير ورسوم الخدمة والأجور المستخدمة وفق التشريعات المعمول بها. • تخفيض الضريبة العامة على المبيعات على السلع والخدمات التي تشتريها او تستوردها الشركة المسجلة لأغراض ممارسة نشاطها الاقتصادي في المناطق التنموية الى (صفر %). • تخفيض الضريبة العامة على المبيعات من قيمة بيع أو توريد الخدمات التي يتم تحديدها بموجب نظام وذلك عند بيعها أو توريدها للإستهلاك في المناطق التنموية إلى (7%) 	<p>الاعفاءات من الرسوم الجمركية وضريبة المبيعات</p>
<ul style="list-style-type: none"> • تكون ضريبة الدخل بنسبة (10%) من دخل المؤسسة المسجلة الخاضعة للضريبة والمتأثية من نشاطها الاقتصادي داخل المنطقة التنموية لباقي الأنشطة الاقتصادية. 	<p>ضريبة الدخل على الشركات المسجلة بالمناطق التنموية</p>
<ul style="list-style-type: none"> • تعفى الأبنية والإنشاءات المقامة في المناطق التنموية من عوائد التعبيد والتنظيم والتحسين ورسوم التراخيص ومن ضريبي الأبنية والأراضي وذلك دون الإخلال بالحقوق المكتسبة 	<p>ضريبة الأبنية والأراضي</p>
<ul style="list-style-type: none"> • يمكن للمستثمرين الأجانب التملك بنسبة 100% 	<p>ملكية الأرض /المشروع</p>

<ul style="list-style-type: none"> • يُمنح المستثمرون الأجانب في المؤسسات المسجلة تصاريح الإقامة لهم ولعائلاتهم وجميع أعضاء مجلس الإدارة والمدراء والموظفين غير الأردنيين الذين يشغلون مناصب إدارية وفنية. • يُسمح للمستثمرين بتوظيف العمالة الأجنبية الفنية والإدارية بنسبة 25 % وللمستثمر زيادة النسبة لغاية 40 % من العمالة الفنية والإدارية، وفقاً لشروط محددة. • لا توجد قيود على نسبة ملكية رأس المال الأجنبي، ويتم إصدار رخص ممارسة النشاط الاقتصادي للأنشطة الاقتصادية لمدة تتراوح ما بين سنة إلى خمس سنوات. 	<p>امتيازات المستثمرين الاجانب</p>
---	---

ثانياً: الحوافز الإضافية:

<ul style="list-style-type: none"> • يتم إتمام كامل الموافقات والمعاملات المرتبطة بالاستثمار عبر الخدمة الاستثمارية الواحدة في وزارة الاستثمار. • أتمتة كافة الاجراءات والخدمات والاعفاءات والحوافز من خلال النظام الالكتروني على موقع وزارة الاستثمار. 	<p>تقديم الخدمات</p>
<p>3% من قيمة الأرض الإجمالية</p>	<p>بدل الايجار</p>
<p>3% زيادة سنوية</p>	<p>نسبة الزيادة السنوية على بدل الايجار</p>
<p>2.5% من قيمة الأرض الإجمالية</p>	<p>الكفالة البنكية</p>
<p>30 سنة قابلة للتجديد لتصل الى 90 سنة</p>	<p>مدة الايجار</p>
<p>إمكانية دفع بدل الايجار السنوي على دفعتين دفعه عند بداية السنة العقدية ودفعة بعد 6 أشهر</p>	<p>طريقة دفع بدل الايجار</p>
<p>إمكانية تقسيط بدل ايجار السنة الأولى بواقع (10) اقساط على مدة 5 سنوات ابتداءً من السنة الثانية</p>	<p>تقسيم بدل الايجار للسنة الأولى من التعاقد</p>
<p>250 دينار/ دونم مرتبط مع أرض إتفاقية التطوير</p>	<p>بدل ايجار ارض الإنحسار</p>
<p>إمكانية تشغيل المشروع على مراحل</p>	<p>تشغيل المشروع</p>

أساليب الإستثمار في المناطق التنموية:

تعتمد المجموعة على إبرام إتفاقيات التطوير من خلال:

أ. عقود الإيجار.

ب. إتفاقيات التطوير والإيجار.

ت. إتفاقيات التطوير والإيجار مع خيار الشراء.

ث. إتفاقيات التطوير والبيع.

بالإضافة إلى إمكانية إبرام إتفاقيات تطوير بأساليب جديدة بحسب حجم الإستثمار ورغبة

المستثمر:

1. إتفاقيات الشراكة:

يتم تقييم حصة المجموعة سواء كقيمة الأرض أو القيمة الآنية للإيجارات (Net Present Value) والدخول في المشروع كشريك وذلك للمشاريع الإستراتيجية.

2. إتفاقيات الفرص الإستثمارية بأسلوب البناء والتشغيل ونقل الملكية (BOT):

تقوم المجموعة بتصميم المشروع وبناء نموذجه المالي وطرحه كفرصة إستثمارية بحيث تكون المجموعة شريكة بحصة من الإيراد بالإضافة إلى مبلغ ثابت من كل مشروع وبحسب نموذجه المالي.

3. إتفاقيات التشغيل:

تقوم المجموعة بإقامة وبناء وتجهيز كامل عناصر المشروع وطرحه كفرصة إستثمارية بحيث تبقى ملكية المشروع للمجموعة بينما يقوم المُشغل بإدارته وتشغيله وفقاً للنموذج المالي المُتفق عليه.

❖ منطقة البحر الميت التنموية:



تُعد منطقة البحر الميت التنموية وجهة سياحية استثمارية فريدة من نوعها، تتميز بموقعها الاستراتيجي على أخفض بقعة على وجه الأرض، وبيئتها الطبيعية الغنية، وبنيتها التحتية المتطورة، وحوافز الاستثمار الجاذبة، وهي مقامة على أكثر من 53 كيلو متر مربع مخصصة للاستثمار السياحي وفقاً لمخطط شمولي معتمد منذ عام 2011، وتم المباشرة في التجهيز لتحديثه مطلع عام 2024 بالتزامن مع دراسة سوقية متخصصة معنية بتحليل السوق وإبراز أهم إحتياجات المنطقة والزوار من المشاريع والخدمات السياحية ليصار إلى عكسها على المخطط الشمولي لإطلاقها كفرص استثمارية موزعة على تسع مناطق استثمارية منها شاطئية ومنها ما هو على التلال ذات الإطلالات الشاهقة والمطلّة على البحر، والتي تتناسب مع إقامة مختلف الاستثمارات السياحية مثل فنادق بوتيك وفنادق عالمية فئة الـ 3-4-5 نجوم، وكذلك فلل وشقق فندقية ومنتجات علاجية وترفيهية وبيئية، إضافةً إلى المحال التجارية والمطاعم والمقاهي والجلسات، ومشاريع متعددة الاستخدام.

كورنيش البحر الميت:

يعتبر كورنيش البحر الميت أحد أبرز المواقع الإستثمارية في المنطقة والذي صُمم وفق أفضل المواصفات العالمية التي تتلائم مع المناخ الاستثماري السياحي والمخصصة للاستثمارات الصغيرة والمتوسطة الحجم، ومن أهم العناصر الرئيسية لمنطقة الكورنيش:

- قطع الأراضي الإستثمارية:

تمتد كشریط طولي مواجه للبحر بمحاذاة الممشى البحري وتحتوي على عدة قطع للفنادق والشقق الفندقية والاستعمال المختلط والقطع التجارية، وهي بمساحات أراضي تتفاوت بين 1 إلى 30 دونم وبعده يصل إلى نحو (30) فرصة إستثمارية للمرحلة الأولى.

- الممشى البحري:

ويتمد بطول 2.1 كم بمحاذاة القطع الاستثمارية ويتضمن ممرات للمشاة على جانبي الطريق المبلط، إضافة إلى مساحات واسعة مظلة بالأشجار ومخصصة لجلسات المطاعم والمقاهي.

- الشاطئ العام والحديقة المائية:

وهو شاطئ لخدمة القطع الاستثمارية والاستخدام الزوار، وسيتم تصميم الحديقة كواحات خضراء محاذية للشاطئ العام، وتحتوي على مسابح وحدائق مظلة على البحر لخدمة زوار المنطقة.

- نهايات الممشى:

يقع في نهايتي ممشى الكورنيش ذراعان يتجهان باتجاه البحر ويحتويان فراغات عامة فريدة من نوعها مصممة خصيصاً بهدف تعظيم انفتاح الفراغ العام على الإطلالة الأجمل للبحر الميت، وينتهي الذراع الجنوبي بمدج مفتوح يطل على البحر يتسع بحده الأقصى لقرابة 2,000 شخص مخصص لتنظيم الاحتفالات والمهرجانات السياحية والفلكلورية، في حين ينتهي الذراع الشمالي بساحة عامة وجلسات مظلة على البحر.

- المتنزه البيئي:

وهو مساحة خضراء تعرض بين غطائها النباتي وأشجارها المحلية الفريدة وتشكيلاتها الطبوغرافية العديدة من السمات الطبيعية الممثلة لمنطقة البحر الميت، وتوفر بتصميمها المتنفس الطبيعي للمنطقة إضافة إلى كونها موقعا هاماً بيئياً لمرور وتكاثر الطيور المهاجرة عبر المنطقة.

- الساحات والمطبات العامة:

وهي مناطق متصلة بالمشى العام تؤمن الجلسات المظللة والإطلالة الجميلة على البحر مما يضيف المزيد من التنوع للمنطقة ويعمل على إطالة مدة الإقامة فيها.

- منطقة الخدمات الخضراء:

وتحتوي الخدمات المركزية والمرافق العامة الداعمة والمكملة للمنطقة كمواقف السيارات وخزانات المياه ومحطة المعالجة وغيرها.

استدامة منطقة كورنيش البحر الميت

قامت المجموعة خلال العام 2024 باستكمال أعمال استدامة منطقة كورنيش البحر الميت من خلال ما يلي:

- توفير اعمال مخصصة للحفاظ على البيئة الخضراء في كورنيش البحر الميت من زراعة وتقليم الأشجار والنباتات وإدامتها بالشكل الصحيح.
- تزويد منطقة الكورنيش بالمياه لتشغيل المضخات وري الأشجار والمزروعات.
- توفير الاعمال الزراعية اللازمة للمحافظة على استدامة الأشجار والنباتات في كورنيش البحر الميت.
- توفير حراسة لحماية منطقة الكورنيش من الاعتداءات.
- تعيين عمال نظافة للمحافظة على نظافة منطقة الكورنيش وعمل حملات نظافة في منطقة البحر الميت التنموية بشكل عام.
- توفير خدمات الاشراف والصيانة وتشغيل ومتابعة اعمال استدامة محطة التنقية في كورنيش البحر الميت على مهندس مختص للقيام بهذه الاعمال.
- تم طرح عطاء الدراسة السوقية لإحتياجات المنطقة من المشاريع الإستثمارية.
- تم طرح عطاء صيانة كورنيش البحر الميت لمعالجة الاضرار الناتجة عن استخدامه كموقع للحجر الصحي خلال جائحة كورونا:
- نظراً لأهمية السير قدماً بإصلاح اضرار الكورنيش الناجمة عن استخدام الموقع للحجر الصحي خلال الفترة اذار 2020 - أيار 2022، ولأهمية إطلاق موقع الكورنيش كموقع جاذب للاستثمارات السياحية

كما هو مخطط له، صدر قرار مجلس الوزراء بخصوص الموافقة على قيام المجموعة الأردنية بتنفيذ أعمال إعادة تأهيل موقع كورنيش البحر الميت ومعالجة الأضرار الناتجة عن استخدامه كموقع للحجر الصحي خلال جائحة كورونا، حيث تم التعاقد مع شركة استشارات وإشراف هندسية متخصصة، وقد بوشرت أعمال تنفيذ الصيانة في شهر تشرين أول من العام 2024 ومن المتوقع الإنتهاء من تنفيذ هذه الأعمال في الربع الثاني من العام 2025، وجاري إعداد الحملة الترويجية والتحضيرات لإفتتاح منطقة الكورنيش رسمياً لإستقبال المستثمرين والزوار عند إستلام أعمال إعادة التأهيل والصيانة.

كما تعمل المجموعة حالياً على متابعة تنفيذ عدة اتفاقيات تطوير في المنطقة التنموية موقعة مع مستثمرين ضمن المواقع المختلفة من المنطقة التنموية ووفق مراحل مختلفة للتطوير، حيث أن بعض هذه الاتفاقيات ضمن مراحل التصميم أو الترخيص، وبعضها قد تم الانتهاء من ترخيصها ويجري الترتيب للبدء بتنفيذها على أرض الواقع، وبعضها جاري تنفيذها وبالمراحل النهائية من التجهيزات للتشغيل الاولي كما تم إفتتاح المرحلة الأولى لأحد المشاريع في شهر تشرين أول من العام 2024.

متنزه سمو الأمير الحسين في منطقة المنتجات الشمالية

تقوم المجموعة بمتابعة متنزه سمو الأمير الحسين بن عبدالله الثاني واستدامته لتقديم الخدمات لمرتاديه على أكمل وجه لتحقيق الغاية التي أنشئ من أجلها، حيث تم تنفيذه وتجهيز وافتتاح المرحلة الأولى منه بناء على توجيهات الديوان الملكي العامر كمبادرة ملكية وقام سمو ولي العهد الحسين بن عبد الله الثاني بافتتاحه خلال فترة المؤتمر الاقتصادي العالمي الذي عقد في شهر آذار من عام 2017.

ويحتوي المتنزه على الخدمات الضرورية لتشغيله وشملت نوعين من الجلسات لتتناسب مع احتياجات مرتاديه، مظلات على كافة الجلسات، ومناقل للشواء وسلات مهملات بجانب كل جلسة، وملاعب متنوعة للأطفال والعائلات، بالإضافة إلى توفير أكشاك جاهزة وبعدهد (26) كشك تجاري توزع على أبناء المجتمع المحلي مجاناً لخلق فرص عمل غير مباشرة تساهم في التنمية

وتخفيف البطالة، و(4) أكشاك على البوابات للحراسة، بالإضافة إلى الخدمات الضرورية من مركز إدارة، ومكاتب للأمن العام، ودورات مياه، ومواقف عامة للسيارات والباصات، وأعمال الزراعة والري، وتقوم أمانة عمان الكبرى بإدارة المتنزه من خلال كوادرها.

وتم خلال العام 2024 الإنتهاء من تنفيذ عدة أعمال صيانة لمرافق المتنزه ومنها صيانة وتركيب المضلات وصيانة المباني القائمة والوحدات الصحية وبنيتها التحتية وتم إحالة عطاء إستكمال أعمال الطاقة الشمسية لتزويد المتنزه بالكهرباء اللازمة لتشغيله، كما تم إستبدال شبكة الري للمساحات الخضراء بنظام حديث لما من شأنه المحافظة على العناصر البيئية وتوفيراً للنفقات.



مؤشرات الاستثمار في منطقة البحر الميت التنموية:

ولعل أكبر ما يدل على الإنجازات التي تم تحقيقها في منطقة البحر الميت التنموية هو مؤشرات الإستثمار للمنطقة رغم التحديات التي يمر بها الأردن والمنطقة العربية حالياً:

جدول رقم (22) مؤشرات الاستثمار

في منطقة البحر الميت التنموية للعام (2024)

495.18	حجم الاستثمار الأردني / مليون دينار
282.07	حجم الاستثمار الأجنبي / مليون دينار
777.25	حجم الاستثمار الكلي / مليون دينار
%63.71	نسبة حجم الاستثمار الأردني
%36.29	نسبة حجم الاستثمار الأجنبي
284.68	رأس المال الأردني / مليون دينار
113.74	رأس المال الأجنبي / مليون دينار
398.42	رأس المال الكلي / مليون دينار
%71.45	نسبة رأس المال الأردني
%28.55	نسبة رأس المال الأجنبي

جدول رقم (23)

حجم الأيدي العاملة في منطقة البحر الميت للعام (2024)*

2,566	عدد العمالة الأردنية
496	عدد العمالة الأجنبية
3,062	مجموع عدد العمالة (أردني وأجنبي)
%83.8	نسبة العمالة الأردنية في المنطقة
%16.2	نسبة العمالة الأجنبية في المنطقة

*المصدر: وزارة السياحة والآثار - إحصائية عدد العاملين في الأنشطة السياحية حسب الموقع لعام

2024

المشاريع المتعاقدة مع المجموعة الأردنية في منطقة البحر الميت التنموية

عدد العمالة المحتمل بعد التشغيل	حجم الاستثمار مليون دينار		راس المال مليون دينار		وصف النشاط	جنسية المستثمر	المستثمر	#
	أجنبي	أردني	أجن بي	أردني				
600	178	0	5	0	فنادق خمس نجوم، شقق وفلل تدار فندقياً مطاعم وكافيات، مول تجاري، مركز مؤتمرات، سينما، منتجع صحي عالمي، حمامات سباحة، ميني جولف، ملاعب رياضية مختلفة.	اماراتي	شركة بورتو البحر الميت للتنمية السياحية	1
400	50	0	1	0	فندق أربعة نجوم وشاليهات سياحية ومجمع طبي متكامل	سعودي	شركة فال العربية للفنادق والمنتجعات السياحية	2
150	0	10	0	1	فندق من فئة أربع أو خمس نجوم، وحدات مخدمة بعدد 60 مفتاح	أردني	شركة مدائن البحر للاستثمار والتطوير العقاري	3
150	0	20	0	0.5	فندق أربع نجوم 65 غرفة/ مطاعم وبرك سباحة	أردني	شركة مرجان المهندسين للاستثمار والتطوير العقاري	4
80	0	15	0	0.005	مشروع إقامة وإنشاء وتطوير وإدارة وتشغيل مشروع سكني	أردني	شركة شواهد الكريم لتطوير الأراضي	5

					خاص وغيرها من الخدمات المساندة			
20	0	5	0		مشروع إقامة وإنشاء وتطوير وإدارة وتشغيل مشروع سكني خاص وغيرها من الخدمات المساندة			
50	0	2.6	0	0.01	مطاعم سياحية ومقهى سياحي ومساح ترفيهية وإنشاء وتطوير وإدارة وتشغيل كافة عناصره	أردني	شركة أونيكس للاستثمارات السياحية	6
45	0	3.5	0	0.01	إقامة شاليهات مستقلة للإيجار اليومي على النظام الفندقي وتطوير وإدارة وتشغيل كافة عناصره	أردني	شركة أحمد والحاج أحمد وشركائهم	7
80	0	10	0	0.015	إقامة شاليهات مستقلة للإيجار اليومي على النظام الفندقي وتطوير وإدارة وتشغيل كافة عناصره	أردني	شركة مايفير للتطوير العقاري	8
50	0	2.5	0	0.004	شاطئ مخيم سياحي حيث يشمل المشروع على شاليهات، خيم بنوعين كبيره وصغيره	أردني	مؤسسة فندق ومنتج شاطئ بنان	9
25	0	1.5	0	0.03	إنشاء وإدارة مجموعة مطاعم	أردني	بنيان لإدارة المدن السياحية	10

50	0	1	0	0.01	إدارة وإنشاء منطقة شاطئية	أردني	شركة نور البحر الميت للإستثمار السياحي	11
50	0	5	0	0.04	إقامة شاليهات مستقلة للإيجار اليومي على النظام الفندقي وتطوير وإدارة وتشغيل كافة عناصره	أردني	شركة أسرار البحر الميت للسياحة البيئية	12
10	0	0.15	0	0.030	قرية سياحية برية للمرح والاستجمام والراحة والترفيه	أردني	شركة ارض الاثارة للألعاب الترفيهية	13
100	0	25	0	0.01	إقامة منتجع سياحي علاجي	أردني	شركة الساخنة للإستثمارات السياحية	14
1860	228	101.25	6	1.664	المجموع			

جدول رقم (25)

الشركات المسجلة لدى وزارة الاستثمار وغير متعاقدة مع المجموعة الأردنية في منطقة البحر الميت التنموية*

الرقم	المستثمر	جنسية المستثمر	وصف النشاط		راس المال	
			أردني	أجنبي	أردني	أجنبي
1	الإعتماد للاستثمارات السياحية	أردني	0.055	0	مطعم سياحي	
2	عيادات البحر الميت	أردني	0.05	0	عيادة جلدية	
3	آيالة للاستشارات والخدمات الاستثمارية	أردني	0	1	مركز دعم حفظ الملفات الإلكترونية لشركات الاتصالات الفلسطينية	
4	البحر الميت للمطاعم والاستثمارات السياحية	أردني	0.03	0	مطعم سياحي	
5	واحة البحر الميت للاستثمارات السياحية	أردني	0.03	0	مطعم سياحي	
6	العلامات العربية للاستثمارات السياحية	أردني	2.275	0	مطعم سياحي	
7	حسان وحسام ابو الفيلات	أردني	0.1	0	مطعم سياحي	
8	ايليت للاستثمارات السياحية	أردني	0.02	0	مطعم سياحي	
9	اطلالة سما البحر للاستثمار	أردني	0.03	0	مطعم وجبات سريعة وسوبر ماركت ومطعم سياحي	
10	بحر صوفيا للمطاعم السياحية	أردني	0.03	0	مطعم سياحي	
11	ديفي للمنتجات السياحية	مصري	0	0.01	مطعم سياحي	

0	0.002	إدارة وتشغيل فندق 4 نجوم	أردني	مومباي للفنادق السياحية	12
0	0.005	مطعم اسويوي وعالمي	أردني	كوفينتري للمطاعم السياحية	13
0	0.006	تجارة التجزئة والهدايا	أردني	غور الأردن للتحف والهدايا	14
1.01	2.633	المجموع			

*المصدر: وزارة الإستثمار + وزارة الصناعة والتجارة/ دائرة مراقبة الشركات

جدول رقم (26)

المشروع القائمة في منطقة البحر الميت التنموية*

وصف النشاط	حجم العمالة	حجم الاستثمار مليون دينار		راس المال مليون دينار		المشروع	#
		أجنبي	أردني	أجنبي	أردني		
فندق ومنتجع سياحي	313	30	30	30	30	الشركة السعودية الأردنية المتحدة للفنادق والسياحة (فندق الكمبنسكي)	1
فندق ومنتجع سياحي	328	0	-	0	15	الشركة الوطنية للفنادق والسياحة (فندق ومنتجع موفنبيك البحر الميت)	2
فندق ومنتجع سياحي	400	0	108	0	2.05	الشركة الوطنية للتنمية السياحية (منتجع كراون بلازا - البحر الميت)	3
فندق ومنتجع سياحي	220	0	60			الشركة الوطنية للتنمية السياحية (منتجع هوليدي إن - البحر الميت)	4
فندق 5 نجوم وتشغيل قصر المؤتمرات	313	21.8	45.2	74.726	155.274	شركة البحر الميت للاستثمارات السياحية والعقارية (فندق منتجع سمرة البحر الميت)	5

محلات تجارية ومطاعم	55	2.27	4.73			شركة البحر الميت للاستثمارات السياحية والعقلية (سمرة مول)	6
فندق ومنتجع سياحي	320	0	80	0	13.958	شركة منتجعات البحر الميت (هيلتون البحر الميت)	7
فندق ومنتجع سياحي	357	-	-	2	48	شركة الاعمال السياحية (فندق ماريوت البحر الميت)	8
فندق ومنتجع سياحي	127	0	16	0	5	شركة السنابل للإستثمارات السياحية (فندق جرانديست)	9
فندق ومنتجع سياحي	90	0	20	0	1.5	شركة فنادق البحر الميت (فندق البحر الميت العلاجي)	10
فندق ومنتجع سياحي	70	0	20	0	9.6	شركة وادي الشتا للإستثمارات السياحية (فندق رمادا البحر الميت)	11
	2593	54.07	383.93	106.726	280.382	المجموع	

*المصدر: وزارة الإستثمار + وزارة الصناعة والتجارة/ دائرة مراقبة الشركات + التغذية الراجعة من المستثمرين

جدول رقم (27)

تصنيف الفنادق في منطقة البحر الميت لعام (2024)*

التصنيف	عدد الفنادق	عدد الأجنحة	عدد الغرف	عدد الأسرة
خمس نجوم	7	163	1,948	2,732
أربع نجوم	3	30	377	661
المجموع	10	193	2,325	3,393

*المصدر: وزارة السياحة والآثار - إحصائية عدد الفنادق / الغرف / الأسرة / بالمملكة لعام 2024

❖ منطقة الصوان التنموية:

تلفريك عجلون



أخذت المجموعة على عاتقها مسؤولية تطوير منطقة الصوان التنموية من خلال إنشاء النواة الأولى لتطوير المنطقة التنموية بشكل خاص ومحافظة عجلون بشكل عام من خلال إنشاء مشروع تلفريك عجلون بالإضافة الى كافة الخدمات المساندة والمشاريع المرتبطة به ومنها محطتي التلفريك ومباني المطاعم والمقهى والمحال التجارية والسوق الموسمي ومواقع للجلوس مع عناصر تظليل ثابتة ومتحركة كمشروع محفز للإستثمار في المنطقة، حيث تشرفنا بتاريخ 2019/8/20 بقيام صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبد الله الثاني بن الحسين بإزاحة الستارة عن اللوحة التثبيعية لمسار خط تلفريك عجلون، إيذاناً بانطلاق العمل بالمشروع ضمن خطة تطوير منطقة الصوان التنموية. وفي إطار ريادية مثل هذا النوع من المشاريع الوطنية في المملكة، وتحت الرعاية والمتابعة الملكية السامية، ومن منطلق حرص المجموعة الأردنية على متابعة تنفيذ أعمال مشروع التلفريك تم الانتهاء من أعمال منظومة التلفريك

(اعمال تصميم وتوريد وتركيب وتشغيل نظام التلفريك) في تشرين ثاني/2022، وتم الانتهاء من أعمال تنفيذ الجزئية العامة والمتمثلة بتصميم وإنشاء المباني التجارية والخدمية لمحطتي التلفريك في أيار 2023، في حين بدأت المجموعة في عملية التشغيل الأولي لتلفريك عجلون في نهاية عام 2022 ولغاية أيار 2023، حيث اعتمدت المجموعة على مصادر التمويل الذاتي بكلفة بلغت (13.7) مليون دينار.

وتم البدء باستقبال الزوار رسمياً بتاريخ 2023/6/16 وبلغ عدد الزوار في عام 2024 نحو 400 ألف زائر، وكان للعقود والإتفاقيات التي تم توقيعها حتى نهاية عام 2024 والتي بلغت (16) عقد لتأجير وإشغال المحلات التجارية بأنشطتها المتنوعة إضافة إلى المطاعم، والسوق الموسمي والذي يتيح للمجتمع المحلي عرض بيع منتجاتهم الزراعية والحرف اليدوية والتقليدية وغيرها، وخدمات صرافة ATM بالإضافة إلى توفير مناطق ترفيه وتسليه وفعاليات مختلفة كالطيران الترفيهي والدراجات والباص السياحي المكشوف، والتي أثرت بدورها تجربة الزائر وساهمت في إطالة فترة إقامته في تلفريك عجلون وتوفير العديد من فرص العمل لأبناء المجتمع المحلي، مع توفير وإستدامة الخدمات العامة الضرورية في المنطقة كدورات المياه ومواقف عامة للسيارات والباصات لزوار تلفريك عجلون وقلعة عجلون من الأردنيين والعرب والأجانب.

وجاري العمل على إعداد المخطط الشمولي لمنطقة الصوان التنموية والذي سيشمل على برنامج التطوير المقترح للقطر الثلاث الرئيسية في منطقة الصوان التنموية إضافة إلى قطع الأراضي الجاري نقل ملكيتها للمجموعة لتشكل بمجملها منتزه عجلون الوطني المقترح، بحجم إستثمار متوقع بحوالي 70 مليون دينار، والذي من شأنه تعظيم الإستفادة من الجذب السياحي الذي أحدثه مشروع التلفريك في المنطقة، حيث يهدف مقترح تطوير منتزه عجلون الوطني لإثراء تجربة الزائر وإطالة مدة إقامته وإيجاد خدمات وأنشطة داعمة للسياحة، وتمكين إستثمارات سياحية جديدة ومتنوعة للنهوض بالمنطقة ككل، وقد تضمن العديد من العناصر الإستثمارية وعلى النحو التالي:

مقترح متنزه عجلون الوطني



المرحلة الأولى من تطوير متنزه عجلون الوطني

موقع المشروع : في الشمال الغربي من محطة التلفريك رقم 1 / إشتقينا.

مساحة أرض المشروع : حوالي 142 دونم.

تكلفة إنشاء المشروع : تقدر بحوالي 2.5 مليون دينار.

عناصر برنامج التطوير

1 مقترح تطوير القطعة رقم 292 من أراضي منطقة الصوان التنموية



المرحلة الثانية من تطوير منتزه عجلون الوطني

موقع المشروع : جنوب محطة التلفريك رقم 1 / إشتقينا.

مساحة أرض المشروع : حوالي 150 دونم، من أصل القطعتين والبالغ مجموع مساحتهما 427 دونم.

كلفة إنشاء المشروع : تقدر بحوالي 2.5 مليون دينار.

عناصر برنامج التطوير

2 مشروع منتزه عجلون الوطني
القطعتين رقم 8 ورقم 214 - الفكرة التصميمية - Design Concept



أما بخصوص القطعة رقم 86 - ومساحتها 126 دونم:

وهي ربوة متكاملة مغطاة بالأشجار تطل على القلعة وتشرف على الأحراج المحيطة بشكل بانورامي جميل، ستحتوي على منتج عجلون الإستشفائي والذي سيكون من فئة الأربع نجوم، وهو متخصص في تقديم الرعاية والاهتمام للأفراد الذين يرغبون في اتباع نمط حياة صحي، فضلاً عن البرامج المصممة للأشخاص الذين يحتاجون إلى إنقاص الوزن.

يزداد الطلب على المنتجات والوجهات الإستشفائية مع انتشارها المتنامي حول العالم، وهذا ما ينعكس إيجاباً على منتج عجلون الإستشفائي وعلى الأردن بصفة عامة بوصفه وجهة بارزة للسياحة العلاجية والاستشفائية.

إن أبرز ما يميز المشروع هو وجوده في منطقة غابات ومزارع غنية بالأشجار؛ مما يجعل من تلك المنطقة نقطة جذب مهمة للسياح المحليين والإقليميين، كما سيجذب المنتج الزوار من مختلف المناطق وخاصة منطقة الخليج العربي، نظراً للمعالم الثقافية التي تمتاز بها المنطقة مقارنةً بالمنتجات الأخرى؛ مما سيعزز من قدرته التنافسية وتحقيقه للنجاح.



ملخص إنجازات منطقة الصوان التنموية لعام 2024:

1. تم منح تلفريك عجلون ميدالية اليوبيل الفضي من قبل جلالة الملك عبدالله الثاني بن الحسين حفظه الله.
2. تم طرح عطاء المخطط الشمولي لمنطقة الصوان التنموية.
3. تم تعيين عدد من الكوادر البشرية اللازمة لإستدامة تشغيل التلفريك والمنطقة التنموية.
4. تم تفعيل نظام الفوتره الالكتروني لتلفريك عجلون.

5. تم طرح العديد من الفرص الاستثمارية وتم إبرام 16 عقد إيجار بالإضافة إلى إبرام عدد من الإتفاقيات لتعزيز البيئة الإستثمارية وخدمة الزوار وإثراء تجربتهم ومنها إتفاقيات النقل السياحي والباص السياحي المكشوف واللوحات الإعلانية وغيرها.
6. إطلاق موقع إلكتروني جديد، وتفعيل خدمة الدفع الإلكتروني لتذاكر التلفزيون، وتفعيل نظام الدور الإلكتروني لركوب عربات التلفزيون.
7. إستحداث تذاكر جديدة لدخول حرم تلفزيون عجلون لزيارة الأنشطة والفعاليات المتنوعة دون ركوب عربات التلفزيون.
8. توزيع المستلزمات الطبية على ذوي الحاجة من أبناء المجتمع المحلي.
9. طرح عطاء نظام الطاقة الشمسية للمنطقة.
10. تنفيذ عطاء الأرصفة على مواقف سيارات محطة التلفزيون رقم 2.
11. إعادة تأهيل السوق الموسمي وذلك من خلال تركيب مظلات وطاولات لعرض المنتجات.
12. إقامة العديد من الفعاليات الترفيهية والبازارات.



القوائم المالية

(نتائج الأداء المالي)

شركة المجموعة الأردنية للمناطق الحرة والمناطق التنموية المساهمة الخاصة

قائمة المركز المالي

كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٤

١ كانون الثاني ٢٠٢٣	٣١ كانون الأول ٢٠٢٣	٣١ كانون الأول ٢٠٢٤	إيضاحات
دينار (معدلة إيضاح ٢٩)	دينار (معدلة إيضاح ٢٩)	دينار	
			الموجودات
			موجودات غير متداولة -
١٢٦,٤٤٧,٣٥١	١٢٩,٣٣٣,٠٦٦	١٢٩,٢٧٥,٠٥٥	٥ استثمارات عقارية
٥٤,٩٦٩,٥٠٠	٦٦,٧٣٨,٧٧٠	٦٥,٠٧٠,٥٠٢	٦ الممتلكات والمعدات
٣٨,٤٨٠,٥١٠	٢٥,٤٢٠,٩٠٣	٢٦,٨٥٤,٠١٥	٧ مشاريع تحت التنفيذ
١٥,٥١٤,٠٠٦	١٨,٠٧٨,٥١٥	٢٠,٦٥٠,٠٥٠	٨ ذمة سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة
٥,٧٥٥,٥٤٨	٥,٨٦٧,١٣١	٥,٦٧٢,٥٨٠	٩ حق استخدام الموجودات
٢٤١,١٦٦,٩١٥	٢٤٥,٤٣٨,٣٨٥	٢٤٧,٥٢٢,٢٠٢	
			موجودات متداولة -
٧,٢٣٢,١٧٧	١٤,٢٢٦,٨٣٦	٢١,٦٠٣,٢٠٢	١٠ أرصدة لدى البنوك
١,٠٥٢,٨٥٠	٦٩٣,٦٠٤	٥٢٣,١٤٢	١١ أرصدة مدينة أخرى
٣,٦٦٩,٨٠١	٣,٨٦٥,٠٦٠	١,٨٩٠,٠٧٩	١٢ ذمم مدينة
٥٠٠,٩٧٩	١,٤٦٧,٢٦٢	١,٠٦٠,٨٣٧	شيكات برسم التحصيل
١٢,٤٥٥,٨٠٧	٢٠,٢٥٢,٧٦٢	٢٥,٠٧٧,٢٦٠	
٢٥٣,٦٢٢,٧٢٢	٢٦٥,٦٩١,١٤٧	٢٧٢,٥٩٩,٤٦٢	مجموع الموجودات
			حقوق الملكية والمطلوبات
			حقوق الملكية -
١٨٢,٣٠٨,٧٤٠	١٨٢,٣٠٨,٧٤٠	١٨٢,٣٠٨,٧٤٠	١٤ رأس المال
١٣,٧٠٥,٠٧٣	١٥,٢٩٤,٢٠٠	٢٠,١٤٠,٨١٦	١٤ احتياطي اجباري
٢٥,١٠٠,٠٨٩	١٠,٢٤٧,٥٥٤	٤٠,١٤١,٥٨٢	أرباح مدورة
٢٢١,١١٣,٩٠٢	٢٠٧,٨٥٠,٤٩٤	٢٤٢,٥٩١,١٣٨	مجموع حقوق الملكية
			المطلوبات -
			مطلوبات متداولة -
٣,٠٨٤,٥٨١	٢,٧٦٦,٧٣٠	٣,٠٥٤,٨٠٧	١٥ أمانات مختلفة
١,٨٢٨,٢٤٥	١,٩٤٦,٥٢٨	٢,٤٩٢,٠٤٨	١٦ ذمم وأرصدة دائنة أخرى
١٣٥,٩٧٨	١٤٦,٨٥٦	٢٨٣,٥٠٧	٩ التزامات عقود الايجار قصيرة الأجل
٣٠٥,٤٧١	٦١٥,٠٣٦	٧٧١,١٧٢	١٧ ذمة وزارة الاستثمار
٥,٣٥٤,٢٧٥	٥,٤٧٥,١٥٠	٦,٦٠١,٥٣٤	
			مطلوبات غير متداولة -
٩,٥٦٥,٠٧٢	٩,٦٣٥,١٥٩	٦,٠٧٥,٢٨٥	١٨ إيرادات غير متحققة
١,٤٩٨,٦٩١	١,٣٩٤,١١٢	٥٩١,٢٨٧	١٩ مخصص نهاية الخدمة
٥,٨١٥,٠٤٩	٦,٠٤٦,١٦١	٥,٨٦٤,٦٦٤	٩ التزامات عقود الايجار طويلة الأجل
٩,٢٧٥,٧٣٣	٣٤,٢٩٠,٠٧١	٨,٧٢٥,٥١٩	٢٤ مخصص ضريبة الدخل
١,٠٠٠,٠٠٠	١,٠٠٠,٠٠٠	٢,١٥٠,٠٣٥	٢٥ مخصص قضايا
٢٧,١٥٤,٥٤٥	٥٢,٣٦٥,٥٠٣	٢٣,٤٠٦,٧٩٠	
٣٢,٥٠٨,٨٢٠	٥٧,٨٤٠,٦٥٣	٣٠,٠٠٨,٣٢٤	مجموع المطلوبات
٢٥٣,٦٢٢,٧٢٢	٢٦٥,٦٩١,١٤٧	٢٧٢,٥٩٩,٤٦٢	مجموع حقوق الملكية والمطلوبات

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم ١ إلى ٣٠ جزءاً من هذه القوائم المالية

شركة المجموعة الأردنية للمناطق الحرة والمناطق التنموية المساهمة الخاصة
قائمة الدخل الشامل
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٤

٣١ كانون الأول ٢٠٢٣	٣١ كانون الأول ٢٠٢٤	إيضاحات		
مجموع المناطق دينار (معدلة إيضاح ٢٩)	مجموع المناطق دينار	المناطق التنموية دينار	المناطق الحرة دينار	
٣٤,١١٦,٢٥٦	٣٢,٩٤٦,٤٥١	٤,٥٠٠,٤٣٨	٢٨,٤٤٦,٠١٣	٢٠ الإيرادات
(٧,٠٤٨,٢١٣)	(٧,٣٥٩,٧٩٢)	(١,٦٥٤,٠٣٨)	(٥,٧٠٥,٧٥٤)	٢١ المصاريف التشغيلية
٢٧,٠٦٨,٠٤٣	٢٥,٥٨٦,٦٥٩	٢,٨٤٦,٤٠٠	٢٢,٧٤٠,٢٥٩	مجمل الربح
(٤,٤٩٥,٥٨٧)	(٤,٣١١,٢٧١)	(٦٠٨,١٣٣)	(٣,٧٠٣,١٣٨)	٢٢ مصاريف إدارية
(٥,٩٢١,٥٨٦)	(٣,٤٣٧,٢٧٨)	(٦٣٤,٦٤٠)	(٢,٨٠٢,٦٣٨)	١٢ مخصص خسائر ائتمانية متوقعة
(٢,٤١٣,٩١٥)	(٣,٠١٩,٦٦٠)	(١,١١٣,٤٤٩)	(١,٩٠٦,٢١١)	٦٥ مصاريف الاستهلاك
(٣١٥,٠٨٩)	(٣٥٦,٠٩٢)	(٦١,٦٧٩)	(٢٩٤,٤١٣)	٩ مصروف استهلاك حق استخدام الموجودات
٢,٥٦٤,٥٠٩	٢,٥٧١,٥٣٥	-	٢,٥٧١,٥٣٥	٨ إيراد خصم ذمة سلطة منطقة العقبة الاقتصادية
-	٣٤,٢٩٠,٠٧١	-	٣٤,٢٩٠,٠٧١	٢٤ المسترد من مخصص ضريبة الدخل
٢٤٢,٣١٥	-	-	-	إيرادات أخرى
(٢٦٢,٤٨٢)	(٣٧٣,٩٨٨)	(٨,٩٧٦)	(٣٦٥,٠١٢)	١٩ مصروف مخصص نهاية الخدمة
(٦٤,٢٦٧)	(١,٩٧٩,٠٣٥)	(٨٢٩,٠٠٠)	(١,١٥٠,٠٣٥)	مصروف مخصص قضايا
(٥١٠,٦٦٧)	(٥٠٤,٧٧٨)	(٨,٣١٥)	(٤٩٦,٤٦٣)	٢٣ تكاليف تمويل
١٥,٨٩١,٢٧٤	٤٨,٤٦٦,١٦٣	(٤١٧,٧٩٢)	٤٨,٨٨٣,٩٥٥	صافي ربح السنة قبل الضريبة
(٤,٠٦٠,٥٤٥)	(٣,٥٩٤,٨٦٦)	(٢٠,٣٤٩)	(٣,٥٧٤,٥١٧)	٢٤ مصروف ضريبة الدخل للسنة
(٢٠,٨٧٨,٩٤٧)	(٤,٩٤٩,٨٩٢)	(٤,٢٠٩,٠٦٥)	(٧٤٠,٨٢٧)	٢٤ مصروف ضريبة سنوات سابقة
(٢١٥,١٩٠)	(١٨٠,٧٦١)	(٢,٠٣٥)	(١٧٨,٧٢٦)	٢٤ مصروف المساهمة الوطنية
(٩,٢٦٣,٤٠٨)	٣٩,٧٤٠,٦٤٤	(٤,٦٤٩,٢٤١)	٤٤,٣٨٩,٨٨٥	ربح السنة
-	-	-	-	يضاف: بنود الدخل الشامل الآخر
(٩,٢٦٣,٤٠٨)	٣٩,٧٤٠,٦٤٤	(٤,٦٤٩,٢٤١)	٤٤,٣٨٩,٨٨٥	الدخل الشامل للسنة